الفصل السادس

العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون الخليجي

obeikandl.com

obeikandl.com

مبحث تمهيدى : مستويات التحليل :

يجب أن نفرق بادىء ذى بدء بين ثلاثة مستويات من التحليل للعلاقات الدولية لمجلس التعاون فى ضوء تجارب المنظمات الدولية فى هذا الشأن ، وهذه المستويات الثلاثة هى :

المستوى الأول :

العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجى ، وهذا يقتضى أن يكون للمجلس إرادة وشخصية مستقلتان عن أعضائه ، ويملك تمثيلها بشخصيته تجاه الآخرين ، كما يملك فرض قراراته المعبرة عن إرادته على الدول الأعضاء وعلى الأفراد داخل هذه الدول ، وهذا النوع من المنظمات هو أرقاها تطوراً فى مدارج الاندماج السياسى ، ويطلق عليه الفقه « منظمات فوق الشعوب » ومثال هذا النوع بعض المنظمات الأوربية ، مثل مجلس أوربا ، والسوق الأوربية المشتركة .

والمستوى الثانى :

هو العلاقات الدولية فى إطار مجلس التعاون : وهذا يعنى أن أعضاء المجلس تدير علاقاتها داخل المجلس ، وبدرجات متفاوته ، من مشاركته لا بوصفه شخصية قانونية مستقلة وإنما بصفته إطاراً لتنسيق سياسات هذه الدول الأعضاء فى داخله ، وتنسيق مواقفها تجاه غيرها عن طريقه . ويطلق الفقه على هذا النوع من المنظمات « منظمات فوق الدول » .

وأما المستوى الثالث :

فهو العلاقات الدولية لدول المجلس : وهذا يعنى أن المجلس لا دخل له بعلاقات أعضائه ، وإن حاولت هذه الدول فى داخله أن تضع قواعد تنسيق علاقاتها ، إلا أن المجلس نفسه لا يظهر كوحدة من الوحدات السياسية الدولية .

وقد لاحظنا — لدى دراستنا لظروف نشأة مجلس التعاون — أن مؤسسيه حاولوا فى البداية عدم إظهار الجوانب السياسية والأمنية كاهتمامات أساسية للمجلس الوليد ، وأوضحوا أن الظروف عجلت بادخال هذه الاهتمامات فى مراتب متقدمة من اهتمامات المجلس (١) . ولم يشر النظام الأساسى للمجلس بشكل محدد إلى التنسيق السياسى وإنما يفهم ذلك ضمناً من أن أهداف المجلس هى التنسيق والتكامل والترابط فى جميع الميادين وصولا إلى وحدة أعضائه (٢) . وبذلك لم يكن إيراد بعض ميادين التعاون التى ينصرف إليها اهتمام المجلس ، وهى ميادين فنية أساساً ، سوى عينة وليست حصراً شاملا لهذه الميادين (٣) . ثم نجد على رأس قائمة اختصاصات المجلس الأعلى وضع السياسة العليا لمجلس التعاون ، والخطوط الأساسية التى تسير عليها (٤) ، ء واعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية »(٥) .

---

(١) وانظر مقال جون انتونى ، مرجع سابق ص ٦ ، ٧ ، ١٥ .

(٢) المادة ٤ / ١ من نظام المجلس .

(٣) راجع المادة ٤ / ٣ من نظام المجلس .

(٤) المادة ٨ / ٢ من نظام المجلس .

(٥) المادة من ٨ / ٥ من نظام المجلس .

ويستفاد مما تقدم ومن تصريحات بعض المسئولين والزعماء فى دول المجلس[1] . أن المجلس لن يؤدى إلى التوحيد الكامل للسياسات الخارجية جميعاً للدول الأعضاء ، وإنما سيترك لكل دولة طريقها فى اتخاذ قرارها فى علاقاتها الخارجية ، ولكن بما لا يضر بمصالح بقية الأعضاء ، وعلى أن تتخذ هذه القرارات السيادية بالتشاور والتفاهم وربما بالتنسيق بين أعضاء المجلس ولذلك يقوم المجلس بوظائف ثلاثة فى مجال السياسات الخارجية .

(أ) المجلس كممثل لموقف موحد للدول الأعضاء ومتحدث باسمها ويعبر عن ذلك المجلس الأعلى ، والأمين العام ، ومن المتصور أن تبدأ هذه الدوائر صغيرة ثم تصير إلى الاتساع بقدر انصهار المواقف الستة فى موقف جماعى لا يظهر فيه سوى المجلس . وهذا ما حدث تجاه بعض القضايا كما سنرى .

(ب) المجلس كاطار لتنسيق السياسات وتوزيع الأدوار .

(ج) المجلس كاطار لمناقشة وتفهم السياسات الفردية لأعضائه فى علاقاتها الخارجية ، لكن مواقفها وتحركاتها لا تعبر عن المجلس .

---

(١) راجع على سبيل المثال تصريحات أمير الكويت للقبس يوم ٢١/٩/١٩٨١ العدد ٣٣٦٣ عقب زيارته للاتحاد السوفيتى ودول اشتراكية أخرى . وانظر أيضا تصريحات سلطان عمان لصحيفة عمان فى ٨/١/١٩٨١ م . نقلا عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية يناير ١٩٨٢ م . العدد ٢٩ ص ٢٤٥ .

المبحث الثانى

مقومات التنسيق والتكامل السياسيين بين الدول الأعضاء

تتوفر لدى أعضاء مجلس التعاون مقومات التنسيق السياسى ، وأهمها أربعة :

١ — عدم وجود عوائق أساسية تحول دون التنسيق السياسى بين الأعضاء ، فقد تمت تسوية مشاكل الحدود الأساسية التى كان يمكن أن تحد من انطلاق امكانيات التعاون السياسى ، وبصفة خاصة مشكلة البوريمى ، التى أبدت السعودية تسامحا كبيراً واحساساً بالمسئولية القومية فى حلها ، وبذلك أزالت عقبة كأداة فى سبيل تطوير العلاقات مع كل من أبو ظبى فى إطار الامارات العربية المتحده ، وسلطنة عمان (١) . وهذه هى الروح التى أظهرتها السعودية مع كل جيرانها : قطر والعراق والكويت بالإضافة إلى أبو ظبى وعمان وإيران (٢) .

---

(١) راجع التفاصيل بكتابنا : « قضية الحدود » فى الخليج العربى — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ . ومما يذكر أن قضية البوريمى كانت مشكلة مزمنة فى العلاقات السعودية البريطانية فترة طويلة من الزمان ، خصوصا طوال الخمسينات إلى أن استؤنفت العلاقات السعودية البريطانية بعد تجميد المشكلة مؤقتا بمساعى الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٦١ م . وبعد وقوع تطورات طغت عليها وأبرزها أحداث اليمن (٦٢ — ١٩٦٥) .

(٢) راجع جونى أنتونى ؛ مرجع سابق ص ٢ ومابعدها .

٢ ـ تماثل نظم الحكم والعلاقات الأسرية التاريخية بين معظمها :

فنظم الحكم فى الدول الست نظم ملكية أسرية كان للأسرة الحاكمة الدور الأول فى استقرار الدولة أو إنشائها ، فالتاريخ يحدثنا عن ظروف الانتماءات الأسرية الضاربة فى القدم فى الكويت والسعودية وقطر والبحرين ، والمساعدات المتبادلة التى قدمتها فروع هذه الأسر بعضها لبعض فى الأوقات العصيبة : آل صباح فى الكويت ، وآل خليفة عند استردادهم للبحرين عام ١٧٨٢ من الحكم الفارسى ، وآل ثانى فى قطر ، رغم ما اكتنف ظهور قطر وانفصالها عن البحرين فى أواسط القرن الماضى من بعض المشاكل الأسرية والحدودية (١) . أما عمان فهى التى تكاد لا تشترك أسرياً مع بقية الامارات ، ويفترق تاريخها عنها . إذ كانت مسقط من القوى الكبرى والامبراطوريات المعدودة ، وكانت على خلاف مع العتوب والقواسم على الشاطىء العربى للخليج . وأما السعودية فعلاقة آل سعود الأسرية والكفاحية لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح ، سواء مع الكويت أو البحرين ، أو العلاقات الوثيقة والتعاطف الكبير بين حكام قطر وآل سعود منذ بداية الدعوة الوهابية ، فضلا عن أن آل سعود هم الذين أنشأوا الدول السعودية المتعاقبة ، وآخرها المملكة العربية السعودية

---

(١) انظر التفاصيل فى دراستنا حول اتحاد الامارات العربية ص ٤٧ – ٩٦ ، ١٩٨ – ٢٢٠ مرجع سابق وكذلك المرجع السابق ، ص ٦٧ – ٩٢ .

فى طروف دولية وإقليمية بالغة القسوة (١) .

وتجدر الاشارة إلى تماثل نظم الحكم فى الدول الست ، حيث توجد ملكيات دستورية .

ففى الكويت شهدت البلاد تطورات إدارية وديمقراطية واسعة حتى قبل استقلالها عام ١٩٦١م (٢) . وبعد إعلان استقلال الكويت فى فى ١٩ يونيو ١٩٦١م. — انصرف همها إلى وضع دستور ديمقراطى للحكم ، وصدر ذلك الدستور بالفعل فى ١٩٦٢/١١/١٢م (٣) .

أما البحرين فقد بدأت حركة الإصلاح الإدارى فيها منذ عام ١٩١٩م ، وهو تاريخ إنشاء أول مجلس بلدى للمنامة ، ثم توالت الإصلاحات الادارية إلى أن أنشىء عام ١٩٥٦م . المجلس الادارى — لادارة الشئون العامة فى البلاد والتنسيق بين الدوائر ، وبدأت تظهر فى إطاره بعض القوانين ، والمجالس البلدية وغيرها ، حتى كان إنشاء مجلس الدولة خلفاً للمجلس الادارى فى يناير ١٩٧٠م . ثم بدأت البحرين مسيرتها الدستورية بعد استقلالها ببضعة أشهر ، كما بدأت الإجراءات العملية فى هذا الصدد بانشاء المجلس التأسيسى لاعداد الدستور ، وصدور المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ ، الخاص باحكام الانتخاب للمجلس التأسيسى (٤) . وقدم مشروع الدستور الذى أنجزه المجلس التأسيسى

---

(١) راجع ضمن الدراسات العديدة فى هذا الموضوع وجوانبه المتشعبة أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ، إدارة الملك عبد العزيز — الرياض (بدون تاريخ) .

(٢) راجع حسين البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة — مرجع سابق ص ٨٥ — ٨٩ .

(٣) يتضمن الدستور ١٨٣ مادة ، وهى أول تجربة دستورية فى منطقة الخليج راجع نص الدستور فى الملحق رقم (١٢) ص ٢٣١ وما بعدها فى المرجع السابق .

(٤) راجع التفاصيل فى المرجع السابق ص ٩٦ وما بعدها .

فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٢م . وأجريت الانتخابات للمجلس الوطنى فى أوائل ١٩٧٣ (١) .

كذلك شهدت قطر تطورات إدارية وإصلاحات اجتماعية هامة قبل استقلالها ببعض الوقت (٢) . وقد صدر النظام الأساسى المؤقت المعدل لدولة قطر عام ١٩٧٢ (٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن فشل مشروع الاتحاد التساعى قد أفضى إلى قيام اتحاد سباعى انتظمته دولة الامارات العربية المتحدة ، وأصدر حكام الامارات الست – التى انضم إليها حاكم رأس الخيمة فى ١٠ فبراير ١٩٧٢ . – إعلاناً بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة فى ديسمبر ١٩٧١م (٤) . ودولة الامارات العربية هى الدولة الاتحادية الوحيدة بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون ، حيث تمارس الامارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية فى جميع الشئون التى لا تخص الاتحاد (٥) . ويجوز لأى قطر عربى مستقل أن ينضم إلى اتحاد الامارات العربية ، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك باجماع الآراء (٦) .

---

(١) انظر المرجع السابق لمزيد من التفاصيل ص ١٠٠ – ١١٤ ، وانظر نص دستور دولة البحرين فى الملحق رقم (١٥) ص ٢٧٧ وما بعدها .

(٢) انظر كتاب روزمارى سعيد The creation of Qatar مرجع سابق – الجزء الخاص بالتطورات الإدارية وتحليلها ، وكذلك نص النظام الأساسى المؤقت لدولة قطر الذى أعلن فى أبريل ١٩٧١ ، أى قبل استقلالها ببضعة أشهر .

(٣) انظر النص فى كتاب د. حسين البحارنة : مرجع سابق الملحق رقم ١٤ ص ٣٤٥ – ٣٧٣

(٤) راجع نص الدستور المؤقت فى المرجع السابق – الملحق رقم ١٣ ص ٢٨١ وما بعدها .

(٥) المادة ٣ من دستور دولة الأمارات .

(٦) المادة الأولى من الدستور .

obeikandl.com

أما سلطنة عمان فقد كان الحكم فيها مركزياً بدرجة مطلقة قبل عام ١٩٥٠م . وحتى عام ١٩٧٠م كان تطور الادارة الحكومية محدوداً جداً (١). وبعد أن حل السلطان قابوس بن سعيد محل والده السلطان سعيد بن تيمور — فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ — شكل أول وزارة من أربعة وزراء . واقترن ذلك ببعض الإصلاحات الإدارية والتشريعية ، دون أن يترتب على ذلك اتخاذ خطوات دستورية (٢) . وأعقب ذلك إنشاء مجلس للشورى أما المملكة العربية السعودية فقد شهدت تطورات واصلاحات إدارية مستمرة منذ إعلان قيام المملكة عام ١٩٣٢م ، ثم سارت هذه التطورات لتواكب روح العصر منذ عام ١٩٥٣ ، وهو تاريخ إنشاء مجلس الوزراء . وتعتمد المملكة القرآن الكريم دستوراً للدولة (٣) . ونظرة سريعة مقارنة على التجارب الدستورية فى دول المجلس تظهر لنا الخطوط الأساسية لملامح الحكم فيها ، وبصفة خاصة التأكيد على الطابع العربى والإسلامى لهذه الدول ، وعلى نظام الحكم الوراثى فيها (٤) ما عدا عمان والأمارات العربية.

سريان المعاهدات فى النظم القانونية لدول المجلس :

وبصدد الحديث عن النظم السياسية بدول مجلس التعاون نود الإشارة — فى إيجاز — إلى موقف النظم القانونية بهذه الدول من النظام الأساسى

---

(١) د. حسين البحارنة : مرجع سابق ص ١٤٠ — ١٤٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٣) راجع تحليل السلطة فى النظام السياسى السعودى فى فصل بهذا العنوان بكتاب د. غسان سلامة : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٤٥ م — دراسة فى العلاقات الدولية : معهد الإنماء العربى بيروت ١٩٨٠ . ود . عبد الله القباع : السياسة الخارجية السعودية الرياض ١٩٨٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال : المواد الأولى والثانية والرابعة من الدستور الكويتى ، والمادتين السادسة والسابعة من الدستور المؤقت للأمارات العربيق المتحدة ، والمادة الأولى من النظام الأساسى المؤقت المعدل لدولة قطر ، والمادتين الأولى والثانية من دستور البحرين .

لمجلس التعاون ، أو بعبارة أخرى استقبال النظم الوطنية بهذه الدول للاتفاقية المنشئة لمجلس التعاون ، بوصفها اتفاقية دولية . فقد سبق أن لاحظنا — بصدد نفاذ هذا النظام الأساسى — أنه يدخل حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست الأعضاء فى هذا المجلس خلافا للقواعد العامة المعمول بها فى المنظمات الدولية المختلفة حسبما سبق أن أوضحنا(١) ومن ناحية أخرى يحق لأمير الكويت — على سبيل المثال — أن يبرم المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فورا مشفوعة بما يناسب مع البيان ، ولكن المعاهدة لا يكون لها قوة القانون إلا بعد التصديق عليها فى الجريدة الرسمية(٤) . بيد أن المعاهدات التى من نوع المعاهدة المنشئة لمجلس التعاون — والتى تدخل فى قائمة معاهدات الصلح والتحالف — أوجب الدستور الكويتى لنفاذها ضرورة صدورها بقانون . ويتضح لنا من ذلك أنه لا تناقض بين ما نص عليه النظام الأساسى للمجلس ، وبين سلطات أمير الكويت فى صدد إبرام المعاهدات ، طالما أن نظام مجلس التعاون — حسبما أوضحنا — لا يتطلب نفاذا فى داخل الدول ، وإنما يتطلب التزاما دوليا عاما على أعضائه .

أما فى الامارات العربية المتحدة فيتولى المجلس الأعلى التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية ، ويتم هذا التصديق بمرسوم(٣) . ويمثل رئيس الاتحاد هذا الاتحاد تجاه الدول الأخرى وفى جميع العلاقات الدولية(٤)

---

(١) راجع الفصل الخامس حول « النظام القانونى لمجلس التعاون » . وكذلك المادة التاسعة عشرة ، الفقرة الأولى من نظامه الأساسى .

(٢) المادة السبعون من الدستور الكويتى .

(٣) انظر المادة ٤٧ / ٤ من الدستور المؤقت لدولة الأمارات .

(٤) المادة ٥٤ / ٩ من الدستور المؤقت لدولة الأمارات .

وتطبيقا لذلك فليس ثمة ما يمنع من نفاذ النظام الأساسى لمجلس التعاون باشتراك رئيس دولة الامارات العربية فى التوقيع عليه ، على أن يصادق المجلس الأعلى للاتحاد على هذا النظام . ولم يوضح الدستور العلاقة الزمنية بين توقيع الرئيس والتصديق من قبل المجلس الأعلى على ما يبرم من معاهدات ، وماذا يحدث لو لم يوافق المجلس الأعلى على توقيع الرئيس .

وقد نص الدستور(١) على أن تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الاتحادى بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التى تبرمها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة ، مشفوعة بما يناسب من بيان إلا أن الدستور قد حظر على الحكومة الاتحادية التنازل عن سيادة الدولة أو التخلى عن أى جزء من أراضيها أو مياهها(٢) .

وفى قطر يباشر الأمير تمثيل الدولة تجاه الدول الأخرى ، وفى جميع العلاقات الدولية.(٣) وللأمير أن يبرم المعاهدات بمرسوم ، ويبلغها مجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان ، على أن تكون للمعاهدة قوة القانون ، بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها فى الجريدة الرسمية(٤) .

أما فى البحرين فللأمير أن يبرم المعاهدات ويبلغها(٥) ، وقد صيغت سلطات الأمير فى هذا الصدد على نحو ما جاء بالدستور الكويتى .

٣ ــ السياسة الخارجية فى دساتير أعضاء مجلس التعاون :

إذا رجعنا إلى الأحكام الدستورية فى دول المجلس تبين لنا أن هذه

---

(١) المادة ٩١ من الدستور المؤقت لدولة الأمارات العربية .
(٢) المادة الرابعة من الدستور المؤقت لدولة الأمارات العربية .
(٣) المادة ٢٣ من النظام الأساسى المؤقت المعدل لدولة قطر .
(٤) المادة ٢٤ من النظام الأساسى المؤقت المعدل لدولة قطر .
(٥) المادة ٣٧ من دستور البحرين .

الدول قد أعلنت عدداً من المبادىء التى يتعين عليها الالتزام بها فى علاقاتها الخارجية ، بينما ترك بعضها هذه المسألة دون تحديد للسلطة التنفيذية ، حسبما يتراءى لها ، فنطالع مثلا فى الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة نصا(١) يقضى بأن سياسة الاتحاد الخارجية تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية ، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب ، على أساس مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية كما يتضمن الدستور التزاما على الدولة فى الاطار العربى والإسلامى ، حيث الاتحاد جزء من الوطن العربى الكبير وشعبه جزء من الأمة العربية ، ودينه الرسمى الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع فيه(٢) وكذلك نجد فى الدستور القطرى نفس الالتزام العربى والإسلامى ، مع فارق واحد هو أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع(٣) . وتهدف سياسة قطر الخارجية إلى توثيق أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب الإسلامية خاصة ، والدول والشعوب المحبة للسلام عامة ، على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، كما تعتنق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى دعم حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وإنماء التعاون الدولى لخير البشرية جمعاء ، وإشاعة السلام والأمن فى أرجاء العالم . والتزام الدول بفض خلافاتها بالطرق السلمية ، وإقامة علاقاتها فيما بينها على أساس العدالة والمساواة ، فى ظل أحكام القانون الدولى(٤) ولا شك فى أهمية دمج المبادى العامة السابقة —

---

(١) المادة الثانية عشرة من الدستور .

(٢) انظر المادتين السادسة والسابعة من الدستور .

(٣) انظر المادة الأولى من النظام الأساسى المؤقت المعدل لدولة قطر .

(٤) المادة الخامسة فقرة (ه) من النظام المؤقت القطرى .

والواردة فى المعاهدات الدولية – فى النظام الدستورى لكل من الامارات العربية وقطر ، وهو وضع نادر أن تنقل دولة مبادىء التزاماتها العامة الدولية إلى صلب نظامها الدستورى . ومن ناحية أخرى نجد نفس الالتزام العربى والإسلامى فى دستور البحرين[١] ، فضلا عن التزام الدولة بصون التراث العربى والإسلامى . وإسهامها فى ركب الحضارة الإنسانية ، والعمل على تقوية الروابط بين البلاد الإسلامية وتحقيق آمال الأمة العربية فى الوحدة والتقدم[٢] . وقد جعل دستور البحرين هدف الدولة ، وسلامة الوطن جزءا من سلامة الوطن العربى الكبير[٣] . كما حرم الدستور الحرب الهجومية وقيد سلطات الأمير فى الحرب الدفاعية برقابة المجلس الوطنى [٤].

(١) انظر الفقرة الأولى ، وكذلك المادة الثانية من دستور البحرين .
(٢) انظر المادة السادسة من دستور البحرين .
(٣) المادة ٣٠ / ١ من دستور البحرين .
(٤) المادة ٣٦ / أ من دستور البحرين .

obeikandl.com

المبحث الثالث

اتجاهات السياسة الخارجية بدول المجلس

إذا أضفنا إلى الأحكام الدستورية المتعلقة بقواعد السياسة الخارجية لهذه الدول تصريحات زعمائها وبياناتهم الرسمية ، واستقراءنا لمسار السياسة الخارجية للدول الأعضاء ، تبين لنا أنها تتفق جميعا على خطوط عامة ، أبرزها اتجاهاتها الإسلامية والعربية الواضحة ، فضلا عن صداقتها بدرجة أو بأخرى للغرب . ولا يؤثر على هذه النتيجة تفاوت أعضاء مجلس التعاون فى تاريخ ظهورهم على المسرح الدولى ، وحصيلة تجاربهم فى مجال العلاقات الدولية . فالسعودية ، التى لم تتأثر بالاستعمار الغربى ولم تخضع له ، نشأت كدولة موحدة عام ١٩٣٢ فى وقت كانت بقية الأعضاء خاضعة للاستعمار البريطانى الذى كان يشكل حجر عثرة أمام الدبلوماسية السعودية ، حتى فى مراحل إنشاء المملكة العربية السعودية . ولذلك عندما دعى ابن سعود للانضمام إلى عصبة الأمم رفض ذلك ، على أساس أن ميثاق العصبة يشتمل على بعض البنود التى تضع المستعمرات السابقة — ومنها كثير من الدول العربية — تحت نظام الانتداب الذى يرفضه ، وشاركت السعودية بعد ذلك بحماس ضد ذلك النظام لدى إنشاء الأمم المتحدة (١) .

---

(١) أحمد عسه : معجزة فوق الرمال — لندن — جونسون ١٩٦٩ . ص ٥٨ .

وقد كانت السعودية طرفا أساسيا فى النظام العربى منذ قيامها ، حيث كانت عضوا مؤسسا فى جامعة الدول العربية . كما لعبت دورا أساسيا فى إطار العالم الإسلامى ، وإن كان التواجد البريطانى فى الخليج قد أعاق اهتماماتها به بالدرجة المطلوبة . كما أسهمت فى حملة انحسار الاستعمار البريطانى عن منطقة الخليج(١) .

وكان طبيعيا أن يتطلب قيام السعودية بدور متزايد فى العلاقات الدولية العربية والعالمية تطور أجهزة السياسة الخارجية فيها(٢) ، حيث بدأ الاعتراف بالحكومة السعودية قبل قيام المملكة بعدة سنوات . وأبرمت الحكومة السعودية عددا من المعاهدات مع الدول الأجنبية(٣) .

وقد سجلت الدراسات ، التى تعقبت موقف السعودية فى المجال الدولى ، أخذها بمنهج الاعتدال ، وغلبة الطابع الإسلامى(٤) . ويلى السعودية

---

(١) راجع فى مسار السياسة الخارجية السعودية وظهورها على المسرح الدولى د. غسان سلامة ، مرجع سابق – الفصل العاشر ، حيث يقسم مراحل نمو الدور السعودى إلى خمس مراحل فهو هامشى فى الأول الممتد من ١٩٤٥ – ١٩٥٧ ، وفى المرحلة التالية تحولت السعودية إلى قطب مستقل ولكنه منعزل ، وفى المرحلة الثالثة يرى أن الدبلوماسية السعودية دخلت مرحلة التوازن فى المحيط العربى ١٩٦٦–١٩٧٣ م . وفى المرحلة الرابعة ١٩٧٣–١٩٧٩ ظهر ما أسماه بالحقبة السعودية ، ثم بدأ انعطاف هذه الحقبة فى نظره – منذ عام ١٩٧٩ وهى المرحلة الخامسة .

(٢) راجع د. عبد الله سعود القباع : المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية – عكاظ الرياض ١٩٨١ ، ص ٢٧ – ٤٤ ، وكذلك أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ، مرجع سابق ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٣) راجع أمين سعيد ص ٢٠٠ وما بعدها .

(٤) راجع د. عبد الله القباع ، مرجع سابق ص ٣٤ – ٤٤ وموقف المملكة فى الأمم المتحدة ص ٦٣ – ١٣٢ ، وكذلك مقال سوليه وشامبونوا السياسة الخارجية السعودية ، فى مجلة السياسة الخارجية الفرنسية – مركز دراسات السياسة الخارجية ١٩٧٧ ، عرض د. / عبد الله الأشعل بمجلة دراسات الخليج – يوليو ١٩٧٨ ص ١٧١ ، وانظر أيضا كتاب دافيد لونج ، مرجع سابق ص ٦٠ – ٦١ .

فى الظهور على المسرح الدولى الكويت ، التى حصلت على استقلالها عام ١٩٦١ فى ظروف عربية ودولية صعبة ، أبرزها مطالبة العراق بضمها إليه إبان حكم عبد الكريم قاسم . ولذلك انتهجت الكويت سياسة قوامها التوازن على المستوى العالمى بين الشرق والغرب .وأيضا على المستوى الاقليمى والعربى ، وتقديم المساعى الطيبة لتسوية المنازعات ، والمساعدة فى المشروعات الانمائية(١) . وقد قبلت الكويت عضوا فى الجامعة العربية فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ م . وفى ١٤ مايو ١٩٦٣ تم انضمامها إلى الأمم المتحدة .

وقد ظهرت كل من البحرين وقطر ودولة الامارات العربية وعمان على المسرح الدولى خلال عام ١٩٧١ ، بعد زوال الاحتلال البريطانى ، وانضمامها جميعا إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة فى نفس العام(٢) .

وفى إطار هذه الاتجاهات العامة المشتركة بين أعضاء مجلس التعاون فى مجال السياسة الخارجية ، فإننا نجد درجات من الظلال المتباينة الألوان فيما يتعلق بعلاقات هذه الدول ، وموقفها من الاعتراف وتبادل العلاقات

---

(١) وانظر فى تفصيل ذلك M.S. Agwani, Politics in the Gulf, Vikas Publishing House, New Delhi, 1978, pp. 111 - 112.

وانظر أيضا : د. حسين البحارنة مرجع ص ٩٠ – ٩١ خاصة هامش (٣٥) .

(٢) بالنسبة لدولة الأمارات العربية عارضت اليمن الديمقراطية قيامها وصوتت ضد دخولها فى الأمم المتحدة ، مدعية أنها دولة مزيفة Fake . كما امتنع العراق عن تأييد دخولها الأمم المتحدة بحجة أن حكامها لم يبدوا سوى اهتمام بسيط عند احتلال إيران للجزر الثلاث لكن العراق عاد و اعترف بدولة الأمارات ، حسبما يرى الأجوانى ، عندما استنكر الشيخ زايد العدوان الإيرانى ، وطالب بمساعدةالعرب له لاسترداد الجزر أنظر ص ١١٤ من كتابه سالف الإشارة إليه ويذكر فى ص ١١٦ أن زيارة السلطان قابوس للرياض فى ديسمبر ١٩٧١ أعقبها اعتراف السعودية بحكومته ، التى ظلت لا تعترف بها لأكثر من عام ونصف ، وكان معنى الاعتراف سحب تأييدها للإمام المخلوع (غالب بن على) والتنازل عن مطالبتها بالجزء الخاص بها فى واحة الوريمى .

مع المعسكر الشرقى أو الدول الشيوعية بشكل عام . كما تتأثر نظرتها إلى درجة تهديد الشيوعية ، وتؤثر على علاقاتها بتلك الدول . ولكنها تتفق فيما بينها على ضرورة إبعاد الخليج عن مجال الصراعات العالمية ، وإعلانه منطقة سلام ، وتكفل دوله بالسهر على أمنه وسلامته ، واحترام حق شعوبه فى عدم التدخل الأجنبى فى شئونها .

ونعرض فيما يلى لمواقف الدول الست ، أعضاء مجلس التعاون ، من الدول الشيوعية . علما بأن هذه القضية وتفاوت المواقف بصددها لا يؤثر على فاعلية التنسيق بين أعضاء المجلس ..

أولا : الكويت والدول الاشتراكية :

الكويت هى العضو الوحيد الذى يقيم علاقات دبلوماسية مع كل من الشرق والغرب على السواء ، تطبيقا لمبدأ التوازن الذى تنتهجه الكويت . وقد اتجهت كل من الإمارات وعمان نفس الوجهة بشكل نسبى .

فقد أقامت منذ استقلالها علاقات مع الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ، وطبقت مبدأ التوازن بين جناحى الشيوعية الدولية : موسكو وبكين . وكانت الكويت قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الوطنية فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وطورت علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين الشعبية فى نفس الوقت ، وتبادلت معها الوفود التجارية(١) . ثم عادت وأنهت علاقاتها بفرموزا فى ١٩٧١/٣/٢٩ م . بعد أن اعترفت بالصين الشعبية فى ١٩٧١/٣/٢٠ ، أى قبيل استعادة الصين الشعبية لمقعد الصين فى الأمم

---

(١) راجع : Itzhak Shichor, The Middle East in China's foreign poliay, Cambridge Press, 1931, p. 173.

المتحدة(١) أن . ورغم الصين الشعبية قد أيدت ، منذ عام ١٩٦١ م ، استقلال الكويت ضد دعوى العراق ، فقد فضلت الكويت حينذاك إقامة العلاقات مع تايوان . ويذكر البعض أن للدبلوماسية السوفيتية فى العالم العربى فى ذلك الوقت خصوصا فى العراق دخلا فى ذلك . كما كان لظروف التنافس السوفيتى الصينى دخل فى قرار اعتراف الكويت بالصين الشعبية(٢) وكانت الكويت تود تطبيق مبدأ التوازن أيضا فى العلاقة بين الصين الشعبية والصين الوطنية ، فكانت ترفض فى البداية سحب الاعتراف بتايوان بوصفها الحكومة الشرعية للصين(٣) . وقد أوضح وزير الخارجية الكويتى أن قرار الاعتراف بالصين الشعبية استهدف المساهمة فى الاستقرار فى الخليج ضد تدخل بعض الدول مثل الاتحاد السوفيتى ، وبعض الحركات الأخرى مثل حركة تحرير الخليج وظفار ، لكن الكويت تريد الاحتفاظ بعلاقاتها التجارية الهامة مع الصين الوطنية(٤) .

الكويت وموسكو وأوربا الشرقية :

لم يكن موقف الاتحاد السوفيتى وديا تجاه استقلال الكويت ، لاعتبارات متعلقة بتغير تقدير موسكو لمصالحها فى العالم العربى . وصراعاتها مع الصين الشعبية والولايات المتحدة فى الخليج . وقد حاول الوفد السوفيتى فى الأمم

---

(١) جاء فى بيان تبادل السفراء بين الكويت وجمهورية الصين الشعبية أن هذه الخطوة اتخذت بسبب موقف الصين المؤيد للعرب ، ولاعتبارات أخرى تجارية واقتصادية ، وانظر أيضا المرجع السابق ص ١٧٣ .

(٢) انظر فى تفصيل هذه الظروف .

A. Yodfat and Abir, « The Soviet Union and the Persian Gulf » Frans Coss and Co. Ltd. 1977, p. 83.

(٣) راجع اسحاق شيكور ، مرجع سابق ص ١٧٣ .

(٤) المرجع السابق .

المتحدة تأجيل محاولات مصر لانضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، متذرعة بأن وضع الكويت ليس واضحا ، وأن انسحاب القوات البريطانية لم يؤد إلى استقلال الكويت ، طالما بقيت اتفاقية دفاعية بين الكويت وبريطانيا . وانتهى المندوب السوفيتى إلى الاعتراض ، فى مجلس الأمن ، على مشروع القرار الخاص بانضمام الكويت(١) ويرى البعض(٢) أن توتر العلاقات السوفيتية العراقية — فى أعقاب تولى البعث عام ١٩٦٣ الحكم فى بغداد — هو الذى دفع موسكو إلى قبول اقتراح كويتى — فى مارس ١٩٦٣ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، الأمر الذى اعتبرته الكويت كسبا لاستقلالها . ولذلك تحمس المندوب السوفيتى فى مايو ١٩٦٣ م لتأييد قبول الكويت فى الأمم المتحدة .

وقد تبادلت الكويت العلاقات الدبلوماسية مع دول أوربا الشرقية ، وتطورت العلاقات الكويتية — السوفيتية إلى حد تفكير الكويت فى استيراد أسلحة من الاتحاد السوفيتى . وقد تعددت زيارات المسئولين من الجانبين ، وكانت أولها زيارة نائب رئيس وزراء الكويت لموسكو فى نوفمبر ١٩٧٤ ، وبدء التعاون الفنى والمشروعات السوفيتية فى الكويت ، ثم تعاقب الزيارات على كافة المستويات .

ورحبت الكويت بمقترحات بريجنيف عام ١٩٨٠ ، الخاصة بحياد الخليج . وقد أكد أمير الكويت — بعد جولته فى عدد من الدول الاشتراكية عام ١٩٨١ — أن هذه الجولة هى تأكيد لمبدأ التوازن الدولى ، الذى

---

(١) Stephen Page, The USSR and Arabia, Central Asian research centre 1971, p. 62.

(٢) المرجع السابق ص ٨١ .

تنهجه الكويت فى علاقاتها الخارجية ، لأنه يعتقد أن هذا التوازن هو الذى يدعم استقلال الكويت وسيادتها ، ويعمل على ترسيخ الاستقرار فى المنطقة بعيدا عن الصراعات الدولية . كما أكد أن التوازن السياسى مقترن أيضا بتوازن اقتصادى(١) . وأوضح أمير الكويت أنه سيطلب من بقية أعضاء مجلس التعاون الخليجى أن ينهجوا هذا النهج ، وأن يقيموا علاقات مع دول المعسكر الاشتراكى فى إطار سياسة التوازن بين الشرق والغرب(٢) .

وقد أكد المسئولون الكويتيون أن عضويتهم فى مجلس التعاون لن تؤثر على خطهم الحالى فى سياستهم الخارجية ، وأن بقية أعضاء المجلس يتفهمون موقفهم ، لأنه يخدم الصالح العام . من ذلك تصريح ولى العهد ، رئيس الوزراء الكويتى(٣) ، ردا على سؤال حول التفاوت فى سياسات أعضاء المجلس ، وهل سيتم إقرار سياسة خليجية موحدة ؟ بأن « تقرير هذه السياسات من اختصاص مجلس التعاون . أما التفاوت فى بعض المواقف فهو من قبيل الاجتهاد فى الرأى سعيا وراء هدف واحد هو الصالح العام . كما أن تنوع الآراء ، وتعدد وجهات النظر شىء مألوف فى الهيئات المشتركة وهو لا يؤثر على التوجه العام طالما أن الهدف المنشود واحد(٤) » . فما هو رأى أعضاء مجلس التعاون الآخرين فى خط الكويت المشار إليه ؟

لقد سئل الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى(٥) عما إذا كان مجلس التعاون قد فوض أمير الكويت ، خلال جولته فى أوربا

---

(١) انظر حديث أمير الكويت لصحيفة القبس الكويتية يوم ٢١ / ٩ / ١٩٨١ م .
(٢) المرجع السابق .
(٣) انظر تصريحه بالبيرق – نشرته « السياسة » و « الرأى العام » يوم ٤ / ٤ / ١٩٨١ م .
(٤) المرجع السابق .
(٥) حديث الأمير سلطان فى الجزيرة السعودية يوم ٤ / ١١ / ١٩٨١ العدد ٣٣٤٩ .

الشرقية عام ١٩٨١ ، للوقوف على طبيعة علاقاتها مع دول المجلس ، فأكد الأمير سلطان الاعتزاز بالثقة فى الكويت .

ثانيا : سلطنة عمان والدول الاشتراكية :

(أ) عمان والاتحاد السوفيتى :

سئل السلطان قابوس[١] سلطان عمان ، حول الفكرة التى طرحتها الكويت لتبادل العلاقات بين دول الخليج والاتحاد السوفيتى ، فأوضح بأن السلطنة تنظر إلى الأمور بمنظار يتفق مع سيادتها وموقعها الاستراتيجى ، وأن لبلاده علاقات دبلوماسية مع دول شرقية مثل رومانيا ، وأنها تلتزم بنفس المبادىء التى تتفهمها عمان فى تقرير سياستها الخارجية . ومن ناحية أخرى أوضح وزير الدولة العماني للشئون الخارجية[٢] — تعليقا على مسألة الحوار مع مجموعة الدول الاشتراكية — بأن هذا الحوار يتم بالفعل ، ولكن مع بعض الدول الشيوعية فقط « وأن الاتحاد السوفيتى لا يملك شيئا يمكن أن يقدمه لدول مجلس التعاون . وأكبر مثال زيارة أمير الكويت لموسكو ، ومحاولاته إيجاد نوع من الوعود التى يمكن أن يلتزم بها ولكن دون جدوى » وأوضح أيضا أن لبلاده بعض الاعتراضات على إقامة أية علاقات من أى نوع مع الاتحاد السوفيتى ، لأنه يدخل — حسب تعبيره — فى شئون عمان الداخلية ، ويشجع بعض الدول على معاداتها والتدخل فى شئونها الداخلية . وأكد أن أضرار الاتحاد السوفيتى فى المنطقة أكثر بكثير من نفعه[٣] .

---

(١) حديث السلطان قابوس لصحيفة عمان الصادرة فى ٨/١١/١٩٨١ ، نقلا عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . يناير ١٩٨٢ م . ص ٢٤٦ .

(٢) راجع حديثه لصحيفة الوطن الكويتية يوم ٢١/٤/١٩٨٢ ، العدد ٢٥٨٣ .

(٣) حديث وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية لصحيفة الوطن الكويتية — مرجع سابق .

كذلك أوضح وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية أن مسألة الحوار مع الدول الاشتراكية قد نوقشت فى مجلس التعاون مناقشة واسعة ومسهبة ، وأن الجميع مقتنع بأنه ليس هناك من الدوافع أو الإيجابيات — فى المرحلة الحالية — ما يبرر قيام دول المنطقة بإجراء حوار مع دول المعسكر الشرقى ، خاصة وأن هذا المعسكر — حسب قوله — ما زال يتحفظ على عضوية بعض دول المجلس الخليجى فى الأمم المتحدة(١) .

ويبدو أن موقف عمان من الاتحاد السوفيتى ، وقناعتها وخبرتها فى التعامل المرتبط بنشاط الاتحاد السوفيتى فى منطقة الخليج ، قد أدى بها إلى اعتبار الخطر السوفيتى هو المصدر الأول لتهديد الأمن فى الخليج ، على على النحو الذى أوضحه السلطان قابوس(٢) والمسئولون العمانيون(٣) . وهذا الاعتقاد هو الذى دفعها إلى إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة . ولكن ذلك لم يؤثر على تأكيدها المستمر بأن الصراع الدولى حول الخليج هو مكمن التهديد لأمنه ، وأن ابتعاد الخليج عن هذا الصراع مصلحة كبرى لسلامته واستقراره .

ولذلك جاء الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين عمان والاتحاد السوفيتى بعد هذا الموقف العمانى الواضح والحاسم المناهض لإقامة هذه هذه العلاقات بمثابة تحول كامل فى الاتجاه المضاد فى الموقف العمانى ، ويحتاج إلى بعض الإيضاح .

---

(١) نفس المرجع .

(٢) راجع حديث السلطان قابوس لصحيفة عمان يوم ٨ / ١١ / ١٩٨١ — مرجع سابق .

(٣) انظر على سبيل المثال : تصريح وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية لصحيفة الوطن الكويتية يوم ٢١ / ٤ / ١٩٨٢ — مرجع سابق ذكره .

فى ١٩٨٥/٩/٢٧ أعلن رسميا عن إقامة علاقات دبلوماسية بين سلطنة عمان والاتحاد السوفيتى ، وجاء فى البيان المشترك الصادر فى مسقط بهذا الشأن « أن كلا من سلطنة عمان والاتحاد السوفيتى ، وهما يهتديان بالرغبة فى تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين فى مختلف المجالات قد قررتا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما ابتداء من تاريخ التوقيع على البيان المشترك وتبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء . وأكد الجانبان أن العلاقات بينهما سوف تقوم على مبادىء التعايش السلمى والاحترام المتبادل لسيادة وحرمة الأراضى الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما(١) » .

وقد جاءت هذه الخطوة فى أعقاب محادثات بين وزير الخارجية العمانى والاتحاد السوفيتى خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥ .

أما تفسير هذا التحول ، فقد أوضحه السلطان قابوس فى مؤتمره الصحفى بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٢ حيث أكد أنه تطبيق لسياسة الانفتاح والصداقة مع جميع شعوب العالم ، وتصحيح لمفاهيم سابقة عن الاتحاد السوفيتى جاءت من معلومات خاطئة ، خاصة بعد استعداد موسكو للتعامل مع عمان على أساس احترام مبادىء سياستها الخارجية . وأوضح السلطان قابوس أن الاتصالات مع موسكو استمرت منذ ١٩٨٣ عن طريق دولة ثالثة غير خليجية وصديقة للطرفين وأن المبادرة جاءت من طرف موسكو(٢) . وفى

---

(١) التعاون ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٦ ، ٢٦٥ .

(٢) أنظر نص إجابة السلطان على سؤال من جريدة تايمز أوف عمان ، التعاون ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٦ ص ١٩٥ – ١٩٦ .

١٩٨٦/٥/٥ اعتمد فى مسقط ممثل سوفيتى غير مقيم ، وفى ١٩٨٦/٥/٢١ عين مبعوث عمانى غير مقيم لدى موسكو(١) .

(ب) سلطنة عمان والدول الاشتراكية :

تتبادل عمان علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية وبعض الدول الاشتراكية ، مثل رومانيا ويوغوسلافيا . وقد سبق أن نشرنا ، فى الصفحات السابقة ، إلى موقف عمان الرافض لإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، وأسباب هذا الرفض ، حسبما أوضحه سلطان عمان ووزير الدولة للشئون الخارجية فيها .

أما فيما يتعلق بعلاقة عمان بالصين الشعبية ، فلعلنا نشير إلى أن بكين كانت تساند الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربى ، وتنافس الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن(٢) . وقد توقفت الصين الشعبية — منذ عام ١٩٧١ م — عن مساندة الجبهة المذكورة فى إطار التغيير العام فى السياسة الصينية ، مما شجع عمان على الاعتراف بالصين الشعبية فى ٢٥ مايو ١٩٧٨ ، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها(٣) .

---

(١) التعاون ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٨٤ — ٢٨٥ . والمبعوث العمانى هو سفير عمان فى فى الأردن وقد قدم أوراق اعتماده فى موسكو فى ١٨ /٧/ ١٩٨٦ — التعاون — أكتوبر ١٩٨٦ ص ٢١١ — ٢١٢ .

(٢) انظر ستيفن هيج ، الاتحاد السوفيتى والجزيرة العربية — مرجع سابق ص ١١٥ ، ١١٦ وانظر أيضا :

c. Raymond Duncan, Soviet policy in developing countries, Robert E. Krieger Publishing Compony, New York 1981, p. 154.

(٣) انظر اسحق شيكور : الشرق الأوسط فى السياسة الخارجية الصينية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ ويشير الكاتب إلى أن الصين أصيبت بنكسة كبيرة فى اليمن الشعبية ، نتيجة زوال الجناح المؤيد لها فى الزعامة اليمنية فى انقلاب يوليو ١٩٧٨ ، وربما لذلك علاقة بإضعاف جبهة تحرير ظفار .

ونود الإشارة إلى أن الدول الشيوعية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية — لم تتمكن من الاقتراب من إمارات الخليج بشكل مباشر قبل الانسحاب البريطانى منها عام ١٩٧١ ، ولكن هذه الدول شجعت هذا الانسحاب واستقلال الامارات ، لاعتبارات متعلقة بالصراع بين الشرق والغرب(١) .

ثالثاً : الامارات العربية والدول الاشتراكية :

(أ) الامارات وموسكو :

كشفت وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية بتاريخ ١٦ ٢ ١٩٧٢ فى بيان عن العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفيتى (٢) عن أنه قد « تم الاتفاق بين الامارات العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى على إقامة العلاقات الدبلوماسية نتيجة لتبادل البرقيات الذى تم بين رئيس دولة الامارات ورئيس مجلس السوفييت الأعلى فى ديسمبر ١٩٧١ » . وأضاف البيان أنه « رغبة فى توثيق علاقات الصداقة بين البلدين فقد اتفقت حكومتا البلدين على تبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما على مستوى السفارة ، وتم ذلك نتيجة المباحثات التى جرت فى أبو ظبى بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٩ » .

---

(١) وراجع حول الاهتمامات السوفيتية بإمارات الخليج قبل الاستقلال ، ستيفن بيج ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

وراجع بعض التفاصيل فى الفصل السادس من كتاب الأجوانى حول السياسة فى الخليج : مرجع سابق وكذلك ص ٢١٤ منه وانظر أيضا :

Mohammed Mughisuddin (ed.) Conflict and co-operation in the persian Gulf. London 1977, pp. 131-132.

وراجع كذلك يودفات وأبير فى اتجاه الخليج ، مرجع سابق ص ٨٢ .

(٢) وثائق دولة الأمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ — مركز الوثائق والدراسات بدولة الأمارات العربية ٦٧ — ٦٨ .

وقد لعب الصحفى السوفيتى بيلاييف دورا فى التمهيد لإقامة العلاقات حيث افتتح مكتبا فى أبو ظبى لشركة إيروفلوت قبيل الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بأشهر قليلية(١) .

وقد ظل الاتفاق ١٩٧٨ حبرا على ورق ولم تنشأ أية علاقات رسمية بين موسكو والامارات العربية المتحدة ، غير أنه كان الأساس الرسمى للبيان الذى صدر فى أبو ظبى فى ١٩٨٥/١١/١٥ وجاء به أن دولة الامارات العربية والاتحاد السوفيتى قررتا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء وقال البيان أنه نتيجة لتبادل البرقيات فى ديسمبر ١٩٧١ ، حسبما أشرنا سابقا « فقد تم الاتفاق بين حكومتى البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء اعتبارا من ٨٥/١١/١٢(٢)

وقد تطورت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الامارات وموسكو عقب هذا الإعلان ، ولكن أول سفير سوفيتى تولى عمله فى ١٩٨٦/١٠/٢٠(٣) بينما نقلت الامارات أحد دبلوماسييها من الديوان الام لموسكو فى مارس ١٩٨٧ .

كما أعربت موسكو عن رغبتها فى تطوير علاقاتها مع الامارات(٤) وأشاد ولى عهد أبو ظبى عقب اجتماعه بالسفير السوفيتى فى نوفمبر ١٩٨٦ بالموقف السوفيتى المشرف من قضايا الشرق الأوسط وحرب الخليج(٥) .

---

(١) نيوزويك فى ١٢ / ٨ / ١٩٨٥ ص ٧ .

(٢) التعاون ، العدد الأول يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٧٧ وتقول المصادر الغربية أن السفير السوفيتى فى الكويت هو الذى تولى المحادثات مع الإمارات . أنظر لوموند ، ١٧ – ١٨ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٣) التعاون ، يناير ١٩٨٧ ، ص ٢٣٨ .

(٤) التعاون ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٦٩ .

(٥) MEED, 24 Jan. 1987, p. 2.

كما أشاد وزير الأوقاف الإماراتى عقب حضوره مؤتمرا إسلاميا فى باكو فى أكتوبر ١٩٨٦ باحترام الحكومة السوفيتية لحرية العبادة المسلمين السوفيت(١) . وكان وزير الصحة الاماراتى قد زار موسكو هو الآخر على رأس وفد وزارى(٢) .

وقد تكون إقامة العلاقات السوفيتية العمانية قد شجعت الامارات على خطوة مماثلة ، وإن كانت الامارات أسبق وكان بابها مفتوحا منذ استقلالها لمثل هذه الخطوة ،ومرجع هذه الخطوة فى الحالتين إيجابية الموقف السوفيتى من القضايا العربية والخليج .

(ب) الامارات والصين الشعبية :

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات والصين الشعبية فى ١٩٨٤/١١/١(٣) . وتسلم السفير الصينى عمله فى أبو ظبى فى ١٩٨٥/٥/٥ ، بينما عينت الامارات مستشار سفارتها فى تونس قائما بالأعمال فى بكين فى مارس ١٩٨٧ .وقد تطورت العلاقات فى المجال التجارى ، فوقعت البلدان فى أبو ظبى فى ١٩٨٥/١١/١٤ أول اتفاقية للتعاون الاقتصادى والتجارى والفنى خلال زيارة نائب رئيس الوزراء الصينى للإمارات . وتنص الاتفاقية على إنشاء لجنة مشتركة لوضع البروتوكول التنفيذى للاتفاقية(٣) .

---

(١) نفس المرجع .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣ .

(٣) جريدة الرياض فى ٢ / ١١ / ١٩٨٤ . وقد تولى المحادثات مع الجانب الإماراتى ووقع بيان إقامة العلاقات سفير الصين فى مسقط . وأنظر أيضا أراب نيوز فى ٢ / ١١ / ١٩٨٤ .

obeikandl.com

(ج) الإمارات والدول الاشتراكية الأخرى :

وقد زار (أبو ظبي) فى نوفمبر ١٩٧٢ ، وفد رومانى برئاسة نائب وزير الصناعات الكيماوية ، ردا على الزيارة التى كان قد قام بها وزير البترول والصناعة فى دولة الامارات لرومانيا ، فى ٢٦ أغسطس ١٩٧٢ م . وكان الوفد الرومانى يضم ممثلين لوزارات : الصناعة والمعادن والبترول والتجارة والخارجية ، لمناقشة التعاون بين البلدين فى هذه المجالات . وعرض الوفد الرومانى التعاون فى مجالات الاستثمارات الهندسية للمشاريع الصناعية والبترولية[١] وقد تم الاتفاق من حيث المبدأ — خلال تلك الزيارة — على تبادل الزيارات بصفة دورية ، بمعدل مرتين فى العام ، لتبادل الرأى ودراسة إمكانيات التعاون الفنى والصناعى بين البلدين .

وتبدى الدول الاشتراكية الأخرى اهتماما ملحوظا بدعم العلاقات مع الامارات ، وخاصة فى المجال التجارى ، وتتردد على الامارات وفود من هذه الدول خاصة من بلغاريا والمجر[٢] .

رابعاً المملكة العربية السعودية والدول الاشتراكية :

(أ) المملكة والاتحاد السوفيتى :

لا نقصد هنا تقديم دراسة وافية عن هذا الموضوع ، وعن الدبلوماسية السوفيتية تجاه المملكة ، التى تحكمت فيها اعتبارات كثيرة تغيرت فى كل مرحلة ، لكنها ظلت فى معظمها متعلقة بالصراع بين موسكو والغرب ،

---

(١) وثائق دولة الإمارات لعام ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٦٧ — ٦٨ .

(٢) التعاون ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٧٦ .

(*) أنظر تفصيلا فى الرياض فى ٦ / ١١ / ١٩٨٥ .

ومحاولة الأولى تقليص نفوذ الغرب فى المنطقة والصراع الصينى السوفيتى وظروف العلاقات والخلافات العربية ، ثم البترول وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، فضلا عن الاعتبارات الاستراتيجية[1] والصراع العربى الإسرائيلى . ولكن يهمنا أن نسجل حقيقة هامة مؤداها أن الاهتمام السوفيتى بالمملكة بدأ قبل قيامها رسميا ولم ينقطع حتى الآن[2] ، ونوضح ذلك بقليل من التفصيل ، وذلك فى مرحلتين رئيسيتين هما :

المرحلة الأولى : أزدهار العلاقات السعودية السوفيتية فى الثلاثينات :

أبدى الاتحاد السوفيتى اهتماماً مبكراً بالجزيرة العربية خلال العشرينات ، فى محاولة لمناوأة بريطانيا فيها[3] .

وقد أيد الكومنتون انتصار الملك عبد العزيز الذى اعتبرته موسكو زعيماً ثورياً لحركة تحرير وطنية معادية للانجليز ، وامتدحت صحيفة Novyy Vostok — فى مقال عام ١٩٢٥ — سياسة « الاخوان » بأنها برنامج اجتماعى وسياسى بالغ الأهمية وصورت جهوده على أنها ضربة قاصمة

---

(١) يمكن للاطلاع على تفاصيل مراحل السياسات والاهتمامات السوفيتية بالمملكة فى كتاب ستيفن بيج ، ص ١٦ وما بعدها ، وكذلك يودفات وأبير : فى اتجاه الخليج . . . الاتحاد السوفيتى والخليج .. الفصل السابع ص ٧٧ وما بعدها ، رايمون دونكان : السياسة السوفيتية فى الدول النامية ، مرجع سابق الفصل السادس بعنوان « النفط والسياسة السوفيتية فى الخليج » ص ١٤٥ وما بعدها .

(٢) انظر فى تحليل هذه النقطة

R.K. Ramazani, International Straits of the world : The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Sijthoff 1979, pp. 121-123.

(٣) انتهزت موسكو فرصة توتر العلاقات بين بريطانيا والشريف حسين فى الحجاز وأقامت معه علاقات دبلوماسية ، وأرسلت إليه دبلوماسيا سوفيتيا مسلما .
انظر ستيفن بيج : الاتحاد السوفيتى والجزيرة العربية ، مرجع سابق ص ١٦ .

للسياسة البريطانية (١) . وفى فبراير ١٩٢٦ كان الاتحاد السوفيتى أول من اعترف بالملك عبد العزيز وأرسلت موسكو ممثلين فى المؤتمر الإسلامى فى مكة (٢) . عام ١٩٢٦ ، حيث اشتركوا فى تأييد المملكة (٣) ، وبدأت الرحلات الملاحية المنتظمة عام ١٩٢٧ بين ميناء أوديسا والشاطىء العربى (٤) . وزار الأمير فيصل — حينذاك — موسكو عام ١٩٣٢ . ولكن فى عام ١٩٣٤ أدرك السوفيت أن الملك عبد العزيز لن يحقق أملهم فى إقامة اتحاد بين الدول العربية مناهض لبريطانيا (٥) . ثم جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية وانصرف الاهتمام السوفيتى إلى الخطر الألمانى ثم إلى الحرب الباردة ، ليقل الاهتمام بالجزيرة العربية . ويرى البعض (٦) أن الحكومة السعودية قد استقر قرارها ، بعد الحرب العالمية الثانية ، على أن تعتذر للاتحاد السوفيتى والحكومات الشيوعية الأخرى عن عدم استجابتها لطلب إنشاء علاقات سياسية معها أسوة بالدول الأخرى . لما للحجاز من قدسية فى نظر العالم ، وحماية للأراضى المقدسة ، وأن هذه الحكومات الشيوعية قد قبلت هذا الاعتذار .

---

(١) المرجع السابق ص ١٦ — ١٧ .

(٢) انظر التفاصيل فى كتاب د. مديحة أحمد درويش : تاريخ الدولة السعودية دار الشروق ١٩٨٠ — ص ١٣٨ وما بعدها .

(٣) انظر ستيفن بيج ، المرجع السابق — ص ١٧ .

(٤) نفس المرجع ص ١٧ ويذكر الكاتب أنه بعد مؤتمر الكومنترن السادس ، فى يوليو عام ١٩٢٨ ، بدأ اهتمام موسكو بالسعودية يقل ، واتجه نحو اليمن حيث ازدهرت العلاقات السوفيتية اليمنية فى عهد الإمام يحيى ، لكنها تجمدت فى الثلاثينات .

(٥) نفس المرجع .

(٦) انظر أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية — مرجع سابق ص ٢٢٩ .

ومما يذكر أن خطاب الاعتراف وإقامة العلاقات مع السعودية — الذى أرسله « حكيموف » المندوب السوفيتى فى جدة ، يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى الملك عبد العزيز — قد تضمن أن الاعتراف تطبيق لحق الشعوب فى تقرير مصيرها (١) .

المرحلة الثانية :

وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام إسرائيل ، وانقسام العالم إلى معسكرين متناحرين ، بدأت النظرية السعودية تجاه الاتحاد السوفيتى تتبلور فى ضوء عدد من التطورات السياسية ، ومؤداها أن هناك تحالفاً كبيراً بين الصهيونية والشيوعية ، وهذا التحالف يستهدف الاسلام والمسلمين . وقد عبر الملك فيصل فى أكثر من مناسبة عن هذا الارتباط بين الشيوعية والصهيونية ، واختلف فى ذلك اختلافاً كبيراً عما ذهبت إليه الولايات المتحدة فى هذا الصدد (٢) وأصبحت هذه المقولة احدى فرضيات السياسة الخارجية السعودية ، خصوصاً وأن المملكة تتمسك بمفهومها ، الذى أبلغته للولايات المتحدة ، وهو أن عدم تسوية القضية الفلسطينية تسوية مرضية سيؤدى إلى تطورات لصالح الاتحاد السوفيتى (٣) ، وقد عبر الشيخ أحمد

---

(١) انظر نص الخطاب فى كتاب أمين سعيد — مرجع سابق ، ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .
وأيضا رد الملك عبد العزيز بقبول إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى .

(٢) راجع نظرية الملك فيصل المشار إليها وتفصيلات زاسعة عنها فى مقال : و
David Long, King-Faisal's world view, pp. 173-183 in Willard A. Beling (ed.) « King Faisal and the modernization of Saudi Arabia » London, 1980.
David Long, « The Persian Gulf », Westview Press, U.S.A., 1978, pp. 60 - 61.

(٣) راجع الشرق الأوسط فى ٧ / ٤ / ١٩٨١ .

زكى يمانى (١) عن استمرار مفهوم التحالف بين الصهيونية والشيوعية الدولية فى السياسة السعودية بقوله « إن اسرائيل هى تأشيرة دخول الروس إلى بلادنا، وامتناع امريكا عن القيام بواجبها فى إرساء السلام فى المنطقة يخدم المصالح الروسية ويضر بالمصالح الأمريكية » . غير أن بعض الكتاب قد لاحظوا أن الارتباط بين الشيوعية والصهيونية ، رغم صحته ، لم يمنع السعودية من التحرك بدرجة كبيرة من المرونة . ودليل ذلك مبادرتها بشأن الخيار السلمى الذى تمثل فى المشروع السعودى الذى تبناه مؤتمر قمة فاس (عام ١٩٨٢) .

وقد راودت موسكو آمال كبيرة للحوار مع المملكة العربية السعودية ، وخصوصاً كلما توترت علاقاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة ، وكلما زادت أهمية المملكة العربية السعودية ونشاطاتها فى الإطار العربى والدولى (٢) . ولقد كانت ظروف الصراع العربى الإسرائيلى والانحياز الأمريكى لاسرائيل مناسبة جددت آمال الحوار السعودى السوفيتى ، فقد صرح الملك فيصل عام ١٩٦٥ « بأنه ليس بين السعودية والاتحاد السوفيتى مشكلة » (٣) . وذكر عام ١٩٧٣ أنه ليست لديه عقدة فى الربط بين الشيوعية والصهيونية (٤) .

وكان أن اتجه الاتحاد السوفيتى نحو سياسة الملاينة تجاه السعودية خلال حرب أكتوبر واستخدامها لسلاح النفط . وأبدى اهتماماً كبيراً ببرقية

---

(١) راجع خطاب الشيخ يمانى أمام جمعية السياسة الخارجية فى نيويورك ، منشورات بجريدة المدينة — السعودية الصادرة يوم ٣٠ / ٤ / ١٩٨١ .

(٢) راجع تفاصيل ذلك فى كتاب ستيفن بيج : الاتحاد السوفيتى والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٧٨ ، ٩١ — ٩٢ .

(٣) أورده المرجع السابق ص ٩٠ .

(٤) تصريح الملك فيصل لمجلة الحوادث اللبنانية ، بعددها الصادر يوم ٣١ / ٨ / ١٩٧٣ .

التهنئة التى أرسلها الملك فيصل عام ١٩٧٣ للزعماء السوفيت فى ذكرى الثورة الشيوعية ، مما أشاع الانطباع لدى الغرب حول إمكانية إقامة علاقات بين موسكو والرياض ، وهى شائعة استهدفت الوقيعة بين السعودية والغرب من ناحية ، وهى من ناحية أخرى اختبار لرد الفعل السعودى ، وأخيراً فقد تكون محاولة للضغط على الولايات المتحدة . حتى تنشط فى تسوية المشكلة الفلسطينية(١) .

وقد أوضح الزعماء السعوديون أن السعودية لا تتردد فى الاتصال بالبلاد التى لا تقيم معها علاقات دبلوماسية ، إذا كان فى ذلك خدمة للقضية العربية ، مشيرين إلى زيارة وزير الخارجية السعودية ضمن وفد اللجنة السباعية المنبثقة من قمة فاس ، والتى قامت بجولة فى عواصم الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن فى يناير ١٩٨٣ . وتجدر الاشارة إلى أن الاتحاد السوفيتى قد حاول ، عام ١٩٧٩ ، جس نبض امكانية التقارب مع السعودية ، فنشر Igior Beliaev أحد كبار المتخصصين السوفيت مقالا (٢) ، فى يناير ١٩٧٩ ، ألمح فيه إلى أن الوقت قد حان لمثل هذا التقارب . ويشير المراقبون إلى أنه قبل أقل من شهر على نشر هذا المقال ، أشاد وزير الخارجية السعودى — فى حديث للحوادث اللبنانية—

---

(١) انظر يودفات وأبير : فى اتجاه الخليج ، مرجع سابق — ص ٩٤ . وأنظر أيضاً تصريحات الملك فيصل فى التلويح بالورقة السوفيتية كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة فى دراسة لنا بعنوان « تطور الصراع الأمريكى السوفيتى فى الخليج من ١٩٤٥ — ١٩٧٨ » مجلة إدارة الملك عبد العزيز (قيد الطبع).

(٢) Igor Beliaev « Saudi Arobia : what next » Literaturnaya Gazeta, No 5 (31 Jan. 1979) p. 14.

Alvin Rubinstein, « The Soviet Union and the Arabian Peninsula, The World Today, Nov. 1979, p. 451.

بأهمية الاتحاد السوفيتى فى الشئون العالمية ، وأوضح أن « السعودية تقدر السياسة الإيجابية التى يتبعها الاتحاد السوفيتى تجاه القضية العربية » . ورغم ذلك كله لا يزال موضوع العلاقات يشغل موسكو وتتحين الفرص لإثارته(١) .

وقد صرح ولى العهد السعودى — فى حديث لصحيفة السياسة الكويتية نشرته يوم ٢٢ مارس ١٩٨٣ — أنه يؤيد إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، عندما يكون الوقت مناسبا . وقال أنه يرى من الضرورى التفكير فى ذلك . وأشار إلى أن السوفيت يقيمون علاقات مع بعض دول الخليج .

ولا يكف المسئولون السوفيت فى جميع المناسبات عن التعبير عن رغبتهم فى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية (٢) . أما الخط السعودى المتجاوب مع هذا الاتجاه (٣) فقد استمر خاصة منذ تقدير دول الخليج للموقف الإيجابى الذى وقفته موسكو فى مجلس الأمن بعد ضرب إيران للناقلات الخليجية لأول مرة عام ١٩٨٤ ، وانعكس ذلك فى التصريحات الرسمية السعودية بشكل ثابت(٤) .

---

(١) وراجع أيضا د. القباع ، مرجع سابق ص ٤٣ .

(٢) راجع على سبيل المثال تصريحات نائب وزير الداخلية السوفيتى فى ٧/٩/١٩٨٥ التعاون عدد يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٦٤ .

(٣) أنظر مزيدا من الإيضاح والتحليل لهذا الخط :

Shahram Chubin, « Gains for Soviet polley in the Midlle east. » Jntesrational Searity Spriny 1982, pp. 134 - 5.

Stephler paqe : The Soviet union and the GCC Stales AAA No 20, 1987, pp. 41-42.

(٤) راجع على سبيل المثال : تصريحات الأمير فيصل بن فهد عقب زيارته لموسكو فى أغسطس ١٩٨٥ ، التعاون عدد يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٦٣ .

وقد أصبح واضحاً أن إيجابية الموقف السوفيتى تجاه القضايا العربية خاصة فى الشرق الأوسط والخليج مقابل سلبية المواقف الأمريكية بل ومناهضتها لهذه القضايا ، أدت إلى هذه التطورات الايجابية فى العلاقات السوفيتيه مع كافة أعضاء المجلس ، غير أن مشكلة أفغانستان لا تزال عقبة كأداء فى سبيل إقامة علاقات طيبة للاتحاد السوفيتى مع هذه الدول(١) .

وفى معادلة الصراع الأمريكى السوفيتى ، يرى البعض أن موسكو تكسب على حساب واشنطن وأن أهم مكاسبها هو زيادة تمسك دول الخليج بسياسة عدم الانحياز والكف عن معاداة موسكو ، والاقتراب من واشنطن(٢) .

ولا يخفى أن تجاوب موسكو أو واشنطن مع مصالح أعضاء المجلس وتعاطفهما مع أولويات المخاطر حسبما تحددها (إسرائيل فى الصراع العربى الصهيونى — وإيران فى الخليج) واحترامهما لسيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، بل والكف عن تسبيب المتاعب لها فى الداخل والخارج سيظل هو معيار النجاح فى كسب مودة هذه الدول مهما كانت درجة احتياج هذه الدول لواشنطن ووجود علاقات تقليدية معها(٣) .

وفى يناير ١٩٨٨ أرسلت السعودية شحنات من القمح السعودى إلى كل من موسكو وبكين(٤) .

---

(١) عبر وزير الخارجية السعودى مبرراً عن ذلك . أنظر على سبيل المثال خطبته فى الجمعية العامة دورة ١٩٨٦ ، وتصريحات وزير الدفاع فى ديسمبر ١٩٨٥ .

(٢) جاءت هذه التقديرات قبل إقامة العلاقات السوفيتية العمانية والإمارتية :
راجع على سبيل المثال :
Dernis Roas, The Soviet unior and the Persian Gulf, Ameriaan Science Ouarterly, Vol 99, No 4, Winter 1984-85, p. 677-8.

(٣) أنظر أيضا : ستيفن بيج : الاتحاد السوفيتى ودول مجلس التعاون ، مرجع سابق ، ص ٥٥–٥٦ . وانظر أيضاً الدراسة المنشورة فى MEED عدد يناير ١٩٨٧ ص٢ ، ٣ بعنوان : « Gulf States Warm to the Soviet Union ».

(٤) الرياض ١٠ / ١ / ١٩٨٨ .

(ب) السعودية والصين الشعبية :

لا تعترف السعودية بالصين الشعبية ، وإنما ترى أن الصين الوطنية هى الممثل الشرعى للشعب الصينى وربما كان سبب هذا الموقف هو موقف السعودية أصلا من الشيوعية العالمية كما أوضحنا ، فضلا عن تدخل الصين والاتحاد السوفيتى — على سبيل التنافس فى معظم الأحوال — فى الشئون الداخلية لبعض دول الخليج ، ومساندتهما للمتمردين فى ظفار(١) . ولم يتغير موقف السعودية من بكين رغم مبادرات التقارب الواضحة من الدول العربية ، التى أيدتها فى مؤتمر باندونج ، ورغم استقبال الملك سعود لرئيس بعثة الحج الصينية فى فبراير سنة ١٩٥٦ ، الذى لعب دوراً هاماً فى اعتراف الأمير بدر إمام اليمن بالصين الشعبية(٢) ورغم إشادة الصين الشعبية بغيرة السعودية على الحفاظ على سيادتها واستقلالها وبعدها عن الأحلاف العسكرية (٣) . كذلك لم يتغير موقف السعودية من الصين الشعبية ، حتى بعد اعتراف عمان والإمارات بها ، على أساس أن الصين المعادية للاتحاد السوفيتى تعمل على استقرار الأوضاع فى الخليج ، ورغم التقارب الصينى الأمريكى منذ عام ١٩٧٨(٤) .

غير أن السعودية — التى كانت مأساة فلسطين سبباً فى ربطها بين الشيوعية والصهيونية وبالتالى الابتعاد عن موسكو ، كما كان السعى لخدمة

---

(١) انظر على سبيل المثال : رايمون دونكان : السياسة السوفيتية فى الدول النامية ، مرجع سابق ص ١٥٤ — ١٥٥ ، وكذلك يودفات وأبير ، مرجع سابق ص ٨٩ وما بعدها ، را مازانى مرجع سابق ص ١٢٢ — ١٢٣ ، الفين روبنشتين ، مرجع سابق ص ٤٥٠ — ٤٥١ .

(٢) راجع اسحاق شيكور ، مرجع سابق ص ٤٤—٤٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢١ ، هامش (٢) .

(٤) المرجع السابق ص ١٧٧ .

القضية الفلسطينية هدف زيارة وزير خارجيتها ضمن وفد اللجنة السباعية العربية فى يناير سنة ١٩٨٣ – دفعها حرصها على القضية الفلسطينية أيضاً إلى أن يقوم وزير خارجيتها بزيارة مماثلة لبكين ، رغم موقف السعودية الذى أوضحناه .

ومما يذكر أن المسئولين السعوديين(١) قد نفوا ما تردد فى أواخر ١٩٨١ من أن هناك حواراً يجرى بين السعودية والصين الشعبية ، ولكنهم لم يغلقوا الباب أمام احتمالات المستقبل ، وأكدوا أنهم لا ينكرون وجود الدول الشيوعية ، وأن لهم معاملات تجارية معها ، وقد قام وفد من رجال الأعمال السعوديين عام ١٩٨٧ بزيارة لبكين لتنمية العلاقات التجارية وتوسيعها وإذا انقلب ذلك إلى موقف سياسى فسيحدث انقلاب فى الموقف السعودى .

موقف السعودية من قضية تمثيل الصين فى الأمم المتحدة (١٩٧١–١٩٤٥):

ظلت السعودية تمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات التى بدأت تقدم فى الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٠ ، وتطالب بقبول الصين الشعبية فى الأمم المتحدة بدلا من الصين الوطنية ، إلا أن السعودية غيرت موقفها منذ عام ١٩٦٨ ، وراحت تصوت ضد قبول الصين الشعبية فى الأمم المتحدة . وربما يفسر هذا التغير فى ضوء مساعدة الصين لثوار ظفار ، وفى ضوء عوامل أخرى أوضحتها إحدى الدراسات الحديثة(٢) .

---

(١) انظر حديث الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران لصحيفة الجزيرة السعودية ونشرته يوم ٤ / ١١ / ١٩٨٢ ، العدد ٣٣٤٩ .

(٢) راجع د. القباع ، مرجع سابق ص ٨٠ ، وللاطلاع على سجل التصويت على تمثيل الصين من ١٩٥٠ – ١٩٧١ يمكن الرجوع للجدول رقم ١٨ ص ٨٣ بنفس المرجع .

وفى عام ١٩٧١ ، عندما تقدمت ألبانيا بمشروع يطالب « باعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية وطرد تايوان من الأمم المتحدة ، قدمت السعودية مشروعاً مضاداً يؤكد على حق تقرير المصير . ، ويدعو إلى قبول الصين الشعبية جنباً إلى جنب مع الصين الوطنية (١) . ولكن السعودية كانت الدولة العربية الوحيدة التى صوتت ضد المشروع الألبانى (٢) وليس معنى ذلك أن السعودية تعارض انضمام الدول الشيوعية إلى الأمم المتحدة كمبدأ ، ولكن المسألة مرهونة بتقدير الظروف المختلفة ، والدليل على ذلك أن السعودية أيدت انضمام أربع دول شيوعية عام ١٩٥٥م(٣) .

خامسا : البحرين والاتحاد السوفيتى :

قام وفد سياحى سوفيتى بزيارة للبحرين خلال عام ١٩٨٥م (٤) ، وفى يونيو ١٩٨٥م ، طلبت البحرين من دول المجلس إعادة النظر فى غياب العلاقات السوفيتية مع هذه الدول ، لكنها أعلنت أنها لن تحذو حذو عمان والامارات العربية المتحدة بعد اقامتها للعلاقات مع موسكو(٥) .

ونسب إلى رئيس وزراء البحرين قوله عام ١٩٨٥م ، أن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى أمر مؤكد (٦) . وصرح وزير خارجية البحرين لمجلة الوطن العربى فى أكتوبر ١٩٨٥م ، بأن بين

---

(١) المرجع السابق ص ٨١ – ٨٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٤ .

(٣) د. القباع ، مرجع سابق ، ص ٨٤ . وهذه الدول الأربعة هى ألبانيا ورمانيا والمجر .

(٤) MEED, Jan 24, 1987, p. 8.

(٥) نفس المرجع .

(٦) نفس المرجع .

البحرين والاتحاد السوفيتي اعترافاً متبادلا ، وللبحرين سفارات في عدد محدود من البلاد « ونرجو ألا يفهم هذا الموضوع خارج إطار الحقيقي »(١) .

ومما يذكر أن الأنظار قد اتجهت إلى البحرين وقطر عقب إقامة العلاقات الدبلوماسية بين موسكو من ناحية والامارات وعمان من ناحية أخرى في الثلث الأخير من عام ١٩٨٥م .

والواقع أن مساعي موسكو بكين لم تتوقف لإنشاء العلاقات مع إمارات الخليج ومن بينها البحرين ، ولكن جهودها لم تحظ بالنجاح بسبب التنسيق بين دول الخليج(٢) .

---

(١) الوطن العربي ٢٤ – ٣١ / ١٠ / ١٩٨٥م . ، العدد ٤٤٤ ص ٤١ .

(٢) راجع التفاصيل في كتاب الأجواني ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ، وأنظر محمد مغيث الدين Confliet and Cooperation in the persian gulf, London 1977, pp. 131 - 132.

وأنظر أيضا يودفات وأبير تجاه الخليج ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

المبحث الرابع

مجلس التعاون والعلاقات الدولية(١)

قدمنا أن مجلس التعاون لا يراد له أن يكون جهازاً لادارة كافة العلاقات الخارجية للأعضاء ، على نمط الجهاز المركزى فى الدول الاتحادية ، كما قدمنا عرضاً شاملا لاتجاهات السياسة الخارجية للدول الأعضاء ، ومن هذا وذاك يتضح أن تباين بعض الاتجاهات ليس كبيراً بحيث يحدث تناقضاً بين الأعضاء ، ولهذا يجعل مهمة المجلس فى تنسيق السياسات أمراً ممكناً . بل قد يصل فى بعض الأحيان إلى توحيد مواقف هذه الدول ، والغمل نيابة عنها ، بفضل الانسجام العام بين السياسات ، وقلة عدد الأعضاء ، على خلاف الحال فى المنظمات الإقليمية الكبيرة .

ويتضح من استعراضنا لموقف المجلس من القضايا المختلفة من خلال الاجتماعات الثلاثة للمجلس الأعلى ، والاجتماعات الستة — التى عقدت حتى كتابة هذه السطور — لوزراء الخارجية (المجلس الوزارى) ، أن مجلس التعاون قد حدد موقف أعضائه بشكل موحد من القضايا الملحة ، فى ضوء القواعد العامة لسياسة المجلس الخارجية ، التى أوضحت أن أمن

---

(١) تناولنا هذا الموضوع بشىء من التحديد والتحليل الأوسع فى فصل بهذا العنوان من كتابنا (قيد النشر) بعنوان : « مجلس التعاون والنظام الدولى الراهن » .

المنطقة هو مسئولية دولها وشعوبها ، والرفض المطلق لإقامة القواعد — أو الارتباط بالأحلاف الأجنبية(١) .

وقد اهتمت اجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى بالقضايا الكبرى وتطوراتها وحددت مواقف الأعضاء بشكل موحد منها .

١ — ففيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط :

أكد الأعضاء فى اجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى باستمرار ، على مساندتهم لكفاح الشعب الفلسطينى وإقامة دولته بقيادة منظمة التحرير ، وإدانتهم لاسرائيل وسياستها العدوانية التوسعية ، وإبادتها للفلسطينيين ، واجتيازها للبنان ورفضها الانسحاب منه . وفى إطار الجهود السلمية تبنى المجلس مشروع السلام السعودى ، وطلب إلى السعودية إدراجه على جدول أعمال القمة العربية الثانية عشرة فى فاس . وعندما نوقش المشروع فى فاس ، كان واضحاً أنه مشروع مجلس التعاون وإن كانت السعودية (الأمير فهد) هى صاحبة الفكرة والمشروع من البداية (٢) . غير أنه يلاحظ أن قمة فاس قد اعتمدت المشروع بوصفه مشروعاً سعودياً مؤيداً من دول مجلس التعاون ، وليس باعتباره مشروع مجلس التعاون كوحدة سياسية مميزة . وعندما شكل المؤتمر

---

(١) انظر البحث الذى قدمه السيد/ عبد الله بشارة أمين عام المجلس حول « مفهوم التعاون الخليجى قبل وبعد إنشاء مجلس التعاون » إلى ندوة جامعة الكويت فى أبريل ١٩٨٢ بعنوان « مستجدات التعاون فى الخليج والجزيرة العربية » أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠٣ أيضا ملخصا لبحث آخر ص ٢٠٩ — ٢١٠ بعنوان « التعاون الخليجى — الاطار السياسى والاستراتيجى » قدمه د. عبد الله قهد النفيسى .

(٢) راجع تصريحات وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ، بصحيفة الوطن الكويتية يوم ٢١ / ٤ / ١٩٨٢ ، العدد ٢٥٨٣ .

وفد اللجنة السباعية العربية لزيارة عواصم الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، اختار أعضاءها من الدول العربية فرادى ، ولم يختر ممثلا فيها لمجلس التعاون . وتجب الإشارة إلى أن المجلس يربط منذ نشأته بين الخليج والقضية الفلسطينية ، إذ أكد فى الدورة الأولى للمجلس الأعلى على أن « ضمان الاستقرار فى الخليج مرتبط بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط » .

٢ ـ بالنسبة لأمن الخليج :

لم يجد مجلس التعاون صعوبة فى تحديد موقف موحد منه ، لأن مواقف أعضائه كانت متماثلة قبل قيام المجلس (١) . ولذلك كان موقف المجلس تسجيلا وتأكيداً لمواقف الأعضاء ، التى ترى أن أمن الخليج مسئولية دوله ، وأنه يجب إبعاده عن صراعات القوى الأجنبية (٢) ، ومنعها من التدخل فى شئونه ، ومنع إقامة قواعد أو تواجد عسكرى فيها(٣) .

٣ ـ النزاع بين العراق وإيران :

تدل دراسة موقف مجلس التعاون من النزاع العراقى الإيرانى على الأهمية البالغة التى يوليها المجلس لخطورة هذا النزاع على أمن الخليج ، حيث « يزيد من احتمالات التدخل فيها » . ولم يستخدم مجلس التعاون

---

(١) راجع الفصل الخاص بالمجلس وتحديات أمن الخليج .

(٢) ترى عمان أنه تعذر إبعاد القوى الأجنبية ووجودها العسكرى ، فإنه يمكن أن يقوم نوع من التوازن فى هذا التواجد . ويبدو أن هذا الاتجاه قد يؤدى إلى تصعيد التواجد سعيا وراء التوازن .

(٣) تردد أن عمان منحت تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة فى قاعدة مسيرة ، لكن عمان وبعض زعماء مجلس التعاون نفوا ذلك . راجع أيضا تصريحات السلطان قابوس ووزير الدولة العمانى للشئون الخارجية وغيرهم للصحف فيما سبقت الإشارة إليه .

فى بيانات أجهزته السياسية الاصطلاح الدارج فى الصحافة الأجنبية والعربية « حرب الخليج » وإنما استخدم النزاع ، أو الحرب بين العراق وإيران .

وتدرج موقف المجلس وتنوعت جهوده إزاء هذه الحرب . إذ بارك فى البداية كافة الجهود السلمية المبذولة من جانب المؤتمر الاسلامى ، ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة لوقف الحرب ، حقناً للدماء الإسلامية وحماية لأمن المنطقة واستقرارها ، وأكد أن العامل الهام لتجنب التدخل الأجنبى هو وضع حد لهذه الحرب .

وعندما انعقدت الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس الوزارى بالكويت ، فى مايو ١٩٨٢ ، لم يصدر بيان عنها . وفهم المراقبون من تصريحات وزير الخارجة السعودى (١) أنها أجلت للاتفاق على خطوة عربية موحدة فى إطار المجلس ، وانتظاراً لمساعى الكويت والسعودية مع كل من الجزائر ، التى تتوسط فى النزاع ، وسوريا التى تساند إيران ، ومع العراق . وناقشت الدورة المستأنفة المذكورة فى الرياض ٣٠ — ٣١ مايو ١٩٨٢ نتائج هذه الاتصالات . وعبر المجلس عن إيمانه بأن تحقيق موقف عربى موحد هو عامل أساسى لانهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين المسلمين . وأهاب المجلس « بجمهورية إيران الاسلامية » التجاوب مع استعداد العراق للسلام ، وأكد المجلس الوزارى هذه المعانى فى دورته الرابعة فى يوليو ١٩٨٢ ، معبراً عن تقديره لسحب العراق لقواته من الأراضى الإيرانية إلى الحدود الدولية ، واستعداده لحل المشكلة بالطرق الدبلوماسية على نحو يكفل حقوق الطرفين .

---

(١) راجع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبوعات مجلس التعاون — الكتاب الثانى ص ٤٧ .

وعندما انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى فى البحرين فى نوفمبر ١٩٨٢ ، أبدى زعماء الخليج اهتماماً خاصاً باجتياز إيران للحدود الدولية بينها وبين العراق ، وكانت هذه التطورات وما سبقها من أحداث البحرين ومحاولة قلب نظام الحكم فيها بتدبير إيرانى ، وغير ذلك من أحداث لايران يدَ فيها ، كل ذلك أقنع أعضاء المجلس بأبعاد الخطر الحقيقى الذى يتهدد المنطقة من جراء إيران واستمرار الحرب ، فعمدت إلى الاسراع فى صياغة تصور مشترك لقوتها العسكرية الذاتية من خلال اجتماعات وزراء الدفاع ، ورؤساء الأركان ، وإحكام التعاون الأمنى فيما بينها من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية ، ومشروع الاتفاقية الأمنية الشاملة . ومن ناحية أخرى ركزت دول المجلس على مساعيها مع سوريا والجزائر ، وأجرت اتصالات جانبية مكثفة — خلال الدور الثالثة — حول تطورات الحرب . وتذكر بعض المصادر الصحفية (١) أن قادة الخليج استمعوا إلى مجمل الاتصالات التى أجرتها دولة الامارات العربية المتحدة مع إيران ، وأن رئيس دولة الامارات قد أبلغ هؤلاء القادة إصرار إيران على موقفها المتصلب ، ولم تسفر اتصالاته عن أية نتيجة مشجعة معها ، بل رفضت إيران وساطة دولة الامارات . وتقول هذه المصادر إنه فى ضوء هذه الظروف بدأت دول الخليج تتجه عملياً نحو دعم العراق . ولذلك أشار بيان القمة الخليجية الثالثة إلى قلق المجلس من اجتياز ايران للحدود الدولية ، « وما ينطوى عليه من مخاطر ضد سلام الأمة العربية ، وما يشكله من تهديد لأمنها وانتهاك لسيادتها » ، خاصة وأن هذا الاجتياز تم « فى وقت تعمل فيه الأمة العربية لتأكيد تضامنها وحشد قواها من أجل مواجهة العدو الصهيونى ، وما يتطلبه من تضافر جهود الدول الإسلامية » . وأكد المجلس تأييده

---

(١) مجلة « المجلة » السعودية ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٣ .

للعراق فى مساعيه لانهاء الحرب بالطرق السلمية ، مناشداً إيران التجاوب مع الجهود الدولية فى هذا الشأن .

وهكذا نرى أن مجلس التعاون (١) قد بدأ يتخذ — منذ منتصف ١٩٨٢ — موقفاً موحداً من الحرب العراقية الايرانية ، فى ضوء تعنت إيران ، ورفضها للوساطات العربية الخليجية ، والمساعى الدولية ، ونداءات السلام العراقية ، وإقدام إيران على اجتياز الحدود الدولية . وقوام هذا الموقف الموحد اعتبار الاعتداء على الأراضى العراقية اعتداء على الأمة العربية ، ومساند العراق ، وحث سوريا على وقف مساندتها لايران ، وتشجيع الجزائر على الاستمرار فى مساعى الوساطة بين العراق وإيران . لأنها الدولة العربية الوحيد المقبولة من الجانبين ، منذ توسطت فى إبرام اتفاق الحدود بينهما عام ١٩٧٥ ، وفى إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين عام ١٩٨١ . ومن ناحية أخرى بدأ يظهر للمجلس دور موحد بخلاف أعضائه — عندما قرر قيام الملك فهد بمساعيه لدى الجزائر ممثلا للمجلس فى هذا الصدد (٢) ، ضمن مساعيه الأخرى لتحقيق التقارب الجزائرى المغربى ، وفى إطار مساعى المملكة والمجلس لتحقيق الوفاق العربى العام كذلك كشف السيد عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتى لصحيفة الخليج الصادرة يوم ٦ أبريل فى الشارقة أن الكويت تقوم بمساع لإنهاء الحرب تنفيذاً لقرار من مجلس التعاون . وقد لوحظ أن مجلس

---

(١) راجع تفاصيل تطور موقف المجلس فى كتابنا (تحت الطبع) حول المجلس والنظام الدولى الراهن .

(٢) انظر تصريحات السيد / عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء الملحق (الرياض) السعودية ، يوم ٥ / ١٢ / ١٩٨٢ ، وانظر أيضا تصريح إبراهيم الصبحى الأمين العام المساعد للشئون السياسية بمجلس التعاون سابقا للشرق الأوسط ، ونشرته يوم ١٨ / ٢ / ١٩٨٣ . ص ٣ .

التعاون قد اتخذ موقفاً أكثر ايجابية بعد ذلك ، خصوصاً فى الدورة السادسة للمجلس الوزارى (١) ، التى انعقدت فى الرياض يومى ٢٠ — ٢١ فبراير ١٩٨٣ ، حيث أعرب المجلس عن أسفه لتوقيع « بيان دمشق » ، فى ٢٣ يناير ١٩٨٣ ، بين سوريا وليبيا وإيران » لمساندة إيران ضد العراق فى الحرب ، وقال وزير خارجية البحرين — وهو يوجز نتائج الدورة — أن المجلس يرى أن بيان دمشق لا يخدم وحدة الصف العربى ولا يخدم إنهاء الحرب بين إيران والعراق .

ومن ناحية أخرى أوضح وزير خارجية البحرين (٢) ، أنه تم الاتفاق على التنسيق بين أعضاء المجلس فى مؤتمر القمة للدول غير المنحازه فى نيودلهى ، وخلال قمة عدم الانحياز فى مارس ١٩٨٣ تقدم أعضاء مجلس التعاون بمشروع موحد (٣) يدعو إلى وقف إطلاق النار ، وانسحاب البلدين إلى الحدود التى كانت قائمة قبل الحرب ، ودفع تعويضات للطرفين عن الخسائر ، وتشكيل قوة سلام من الأمم المتحدة تقيم منطقة عازلة بين العراق وإيران . وقبل العراق المشروع بينما رفضته إيران .

وقد بدأت العلاقات تتوتر بشكل حاد تدريجياً منذ ضرب إيران للناقلات السعودية والكويتية فى منتصف ١٩٨٤ ، وازدادت توتراً باعتداءات إيران على الكويت منذ أوائل ١٩٨٧ مما حدا بدول المجلس إلى اتخاذ موقف مختلف تجاه إيران ، وطالبت مجلس الجامعة العربية فى أواخر أكتوبر ١٩٨٧ بأن تعيد الدول العربية النظر فى علاقاتها مع إيران .

---

(١) انظر الجزيرة السعودية ، والشرق الأوسط يوم ٢٢ /٢ /١٩٨٣ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) راجع البيان الختامى للقمة الطارئة ، الشرق الأوسط ١٢ /١١ /١٩٨٧ .

obeikandl.com

وقد أيدت القمة العربية الطارئة المنعقدة فى عمان فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ١٩٨٧ الموقف الخليجى(١) .

٤ ـ الاحتلال السوفيتى لأفغانستان :

وقع الاحتلال السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ ، ومع ذلك لم ترد إشارة له ـ فى اجتماعات المجلس الأعلى الثلاثة (مايو ـ نوفمبر ١٩٨٢) ، والدورات الست للمجلس الوزارى ـ سوى كلمات قصيرة فى بيان الدورة الثالثة للمجلس الأعلى(٢) . وليس معنى ذلك أن المجلس لا يقدر خطورة الاحتلال ، إذ سبقت الاشارة إلى أن الاحتلال أحد أسباب التعجيل بقيام المجلس ، ولكن يبدو أن المجلس قدر أنه أمر يخص العالم الاسلامى كله .

٥ ـ السعى لتنقية الأجواء العربية وتسوية المنازعات سلمياً بين الأعضاء .

يعد هدف تنقية الأجواء العربية ، وتسوية المنازعات سلميا بين الأعضاء من الأهداف الثابتة لمجلس التعاون ، لأن فى تحقيقه ضمانا لأمن الخليج واستقراره . وسعيا وراء تنقية الأجواء العربية ـ الذى وضعه المجلس نصب عينيه فى كافة أعماله ومداولات أجهزته ـ فوض الملك فهد ، كما ذكرنا للمساعدة على تحقيق الوفاق بين الجزائر والمغرب ، والذى توج بلقاء هاعليهما وفتح مرحلة جديدة من الوفاق العربى . وقد كشف

---

(١) مجلة « المجلة » السعودية يوم ١٩ /٣/ ١٩٨٣ .

(٢) « استعرض المجلس الوضع فى أفغانستان وما يشكله من مخاطر ، ليس فقط على أمن المنطقة واستقلالها ، وإنما على السلام العالمى ، وأكد تمسكه بقرارات المؤتمر الإسلامى بهذا الخصوص » .

الأمير عبد الله ولى العهد السعودى فى حديثه الشامل للسياسة الكويتية يوم ٢٢ مارس ١٩٨٣ عن تفاصيل الدور السعودى .

وفيما يتعلق بالخلافات بين سلطنة عمان واليمن الديمقراطية الشعبية حول الحدود وغيرها ، كانت الامارات العربية والكويت(١) تتوسطان — قبل قيام المجلس — لتصفيتها ، أما بعد قيام المجلس ، فقد أصبحت وساطتهما بتكليف من المجلس ، بوصفهما ممثلين له(٢) . وهذا نوع من إدارة المجلس لشريحة هامة من العلاقات الدولية العربية وقد أثمرت هذه الوساطة فى إبرام اتفاقية للحدود والمصالحة بين عدن وعمان فى أكتوبر ١٩٨٢ وجرت مفاوضات بين الجانبين برعاية الكويت والامارات لتنفيذ هذا الاتفاق(٣) .

وقد تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين عدن وعمان ، بعد استئنافها بين عدن والرياض(٤).

أما تسوية المنازعات بين الأعضاء فى المجلس ، فقد حظيت باهتمام خاص من المجلس ، إذ قامت السعودية — ممثلة للمجلس — بالتوسط فى النزاع بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار ، وخصص المجلس الوزارى

---

(١) كانت الكويت أسبق إلى الاعتراف بالنظام الماركسى فى عدن ، والدعوة إلى فتح حوار بين عمان وثوار ظفار . راجع كتاب الأجوانى . مرجع سابق (الجزء الخاص بسياسة الكويت الخارجية) .

(٢) أنظر تصريحات الأمين العام المساعد للشئون السياسية بمجلس التعاون لصحيفة الأنباء الكويتية فى ٢٣ / ٨ / ١٩٨٢ ، العدد ٢٣٩٢ .

(٣) راجع تطور المفاوضات فى هذا الشأن فى الصحف الخليجية خلال فبراير ١٩٨٣ ، وعلى سبيل المثال «السياسة» الكويتية خلال الأسبوع الأول من فبراير ، والجزيرة السعودية .

(٤) أنظر على سبيل المثال « السياسة الكويتية » يوم ١٢ مارس ١٩٨٣ ، وعن استئناف العلاقات بين عدن والرياض على مستوى السفراء ، تصريحات وزير خارجية اليمن الجنوبى فى آراب نيوز يوم ١٤ أبريل ١٩٨٣ .

معظم أعمال دورته الثالثة[1] (٧ ــ ٩ مارس ١٩٨٢ فى الرياض) لمناقشة هذا الموضوع ، واتخذ عدة قرارات هامة بصدده ، منها طلبه من المملكة العربية السعودية استئناف المساعى الحميدة فورا من أجل إنهاء الخلاف ، وتسجيل اتفاق الطرفين فى الأمانة العامة بشأن تجميد الوضع وعدم تصعيده ، ووقف الحملات الأعلامية المتبادلة ، وعدم اللجوء للإثارة[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوزارى ، فى دورته الثالثة ، قد تناول ما جاء بخطاب الرئيس الليبى خاصا بالسعودية[3] ، « وعبر أعضاء المجلس للمملكة عن أسفهم واستيائهم الشديدين لموقفه » ، وهو موقف لا يتفق وروح الأخوة العربية ، كما يصعد الخلافات بين الدول العربية ويبعد تحقيق التضامن العربى ، ويتعارض مع آمال الأمة العربية فى إلتئام الصف العربى » .

النزاع بين قطر والبحرين حول فشت الدبل :

ومرة أخرى قامت السعودية بوساطتها ممثلة للمجلس فى النزاع الذى نشب بين قطر والبحرين حول فشت الدبل فى أبريل ١٩٨٦ . وجاء الإعلان عن هذا النزاع فى بيان أصدرته حكومة البحرين فى ١٩٨٦/٤/٢٩

---

(١) راجع بيان الدورة الثالثة بقسم الوثائق .

(٢) راجع تفاصيل مشكلة « حوار بين قطر والبحرين فى كتاب الدكتور حسين البحارنة ، الذى عالجها بشكل متزن فى كتابه حول الوضع القانونى لدول الخليج العربى ، مرجع سبق ذكره . وأنظر روز مارى سعيد : « إنشاء قطر » مرجع سابق ، الفصل السابع خاصة ص ٨٥ وما بعدها . والفصل التاسع من كتابها حول « جذور الإمارات العربية المتحدة » .

(٣) صرح العقيد القذافى بأقوال ماسة بالمملكة وسياستها واستقلالها ، وقطعت المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا . ولكن المملكة رأت إعادة العلاقات فى يناير ١٩٨٣ فى إطار سياستها الخاصة بتصفية الأجواء العربية وجمع الشمل العربى .

أعربت فيه عن أسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكرى ضد الأراضى البحرانية واحتجاز عمال مدنيين عزل ، واعتبرت هذا العمل خارجا على أسس الجوار التى يقوم عليها مجلس التعاون كما أعربت البيان عن عظيم تقدير البحرين للملك فهد للمساعى الخيرة التى يبذلها لتطويق الأزمة(١) .

وقد أجرت السعودية اتصالات مع الدولتين الشقيقتين على أعلى المستويات ، واستقبلت زعماءهما فى إطار مساعيها ، التى توازت مع جهود الأمين العام لمجلس التعاون ، واهتمام دول عربية خارج المنطقة مثل مصر(٢) بهذا النزاع الطارىء .

وقد أعربت قطر هى الأخرى فى ١٩٨٦/٤/٣٠ عن أسفها للنزاع مع البحرين حول حدودهما البحرية وعبرت عن تقديرها لجهود الملك فهد ، وقادة المجلس على حرصهم واهتمامهم بتسوية الموضوع(٣) .

وبفضل الجهود المكثفة لأعضاء المجلس ، والمبادرة السعودية ودأب الأمانة العامة أمكن التوصل إلى اتفاق فى ١٩٨٦/٥/٢٠ بين قطر والبحرين بعد أيام قليلة من اندلاع النزاع . وأعلنت الأمانة العامة للمجلس فى ١٩٨٦/٥/٢٥(٤) أنه تنفيذا لذلك الاتفاق توجهت هيئة الإشراف والرقابة المكونة من الأمانة العامة والسعودية والكويت وعمان والامارات إلى كل من قطر والبحرين لبدء تنفيذ المهمة التى وضعت على عاتقها لإعادة

---

(١) التعاون ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٧٢ .

(٢) أجرى الرئيس المصرى اتصالا هاتفيا مع أميرى قطر والبحرين حول النزاع يوم ٢٨ / ٤ / ١٩٨٦ . المرجع السابق ص ٢٧٢ – ٢٧٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

obeikandl.com

الأوضاع إلى سابق عهدها ، وقال بيان الأمانة أن الهيئة بدأت مباشرة مسئولياتها ابتداء من ١٩٨٦/٥/٢٥ ونأمل أن تنتهى من عملها فى أقرب وقت وأشاد البيان بجهود الملك فهد ، وقادة المجلس .

وقد أعربت السعودية فى ١٩٨٦/٥/١ عن عميق امتنانها للروح الإيجابية العربية الأصيلة التى أبداها الأشقاء فى قطر والبحرين لمعالجة قضايا الحدود البحرية بين البلدين ، كما أعربت عن تقديرها لما أسهم به زعماء دول المجلس(١) .

وقد أعلن الملك فهد فى ١٩٨٦/٦/٢ أنه تم الاتفاق على إنهاء الخلاف بسبب حسن النوايا ، معربا عنه بعدم الحاجة إلى إجراء تحكيم دولى لحل الخلاف بالرغم من وجود مادة فى الاتفاق تنص على أنه فى حال أى خلاف يحتكم الطرفان لمحكمين دوليين(٢) .

ومما يذكر أن النظام الأساسى لهيئة تسوية المنازعات ينص على أن يوسع المجلس الأعلى إحالة المنازعات بين الدول الأعضاء على الهيئة (م ٣) التى تصدر فتاواها وتوصياتها بشأن الحالة المعروضة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسب (م ٢٩) .

غير أن زعماء دول مجلس التعاون يعتقدون بجدوى الدبلوماسية المباشرة التى تعمل على احتواء المنازعات ، وهذا أجدى من تطبيق النظم والقوانين السارية بينهم.

---

(١) التعاون ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٨١ .

(٢) التعاون ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٩٠ .

خاتمة

بعد هذه الدراسة الموجزة لتجربة مجلس التعاون القصيرة الحافلة ، قد يكون من المفيد أن نسجل أهم النتائج التى توصلنا إليها فى الفصول الستة التى تكون هذه الدراسة .

فى الفصل الأول — وفى تعقبنا لظروف قيام مجلس التعاون — اتضح لنا أنه لم ينشأ من فراغ ، فقد جاء تتويجا لصرح كبير من المنظمات الخليجية المشتركة ، كما أنه تجسيد لواقع نفسى وثقافى مرده رغبة شعوب المنطقة فى هذا التطور . ولكن بعض الظروف التى طرأت هى التى عجلت باتخاذ هذا القرار ، وقد ذكرنا بعضها . وسجلنا ترحيب العالم كله بقيام المجلس عدا معارضة إيران لاعتبارات أوضحناها .

وقد سجلنا وأثبتنا فى الفصل الثانى أن المجلس ليس فقط تتويجا لصرح نظامى كبير ، وإنما هو أيضا حلقة ناضجة من حلقات التجارب والأفكار الوحدوية التى جاشت بها نفوس أبناء الخليج أو أقاموا على تجربتها ولم تسعفهم الظروف لنجاحها . وقد لوحظ على التجارب الوحدوية فى الخليج بشكل عام ، أن بريطانيا كانت وراءها فى بعض الأحيان ، كما لاحظنا أن مشروع اتحاد الامارات التسع (٦٨ — ١٩٧١) أريد له أن يسد ثغرة سياسية بانسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ ، وأنه وإن لم يظهر إلى حيز الوجود ، كان سابقة هامة جديرة بالدراسة والتأصيل . وأوضحنا اختلاف الاتحاد التساعى عن تجربة مجلس التعاون فى دخول

السعودية والكويت فى مجلس التعاون بعد أن كانتا تشجعان – من الخارج – الاتحاد التساعى ، وبذلك يعد مجلس التعاون بهذا المعنى استكمالا لتجربة الاتحاد التساعى . وانضمام عمان إلى التجارب الوحدوية أمر مستحدث فى تاريخ الخليج بالنظر إلى تاريخ عمان وعلاقاتها مع عرب الساحل العربى للخليج وشبه الجزيرة ، مما يجعل الخليج وشئونه المقصد الأول لاهتماماتها ويعطى للتجربة الجديدة ثقلا إضافيا مرده أن عمان تطل على مضيق هرمز ، وكان الإشراف عليه ، وتأمين الملاحة فيه – وهو من أشد الأمور حساسية واتصالا بأمن الخليج فى نظر الاطراف المحلية والعالمية – موكولا إلى إيران أساسا ومعها عمان . وإن كان ذلك بموجب اتفاقية بينهما . ولا بد أن وجود عمان فى مجلس التعاون سيؤدى إلى تصحيح العلاقة بين إيران وعمان بشأن الاشراف على المرور فى المضيق وتأمينه .

أما تحديات الأمن فى الخليج ، موضوع الفصل الثالث ، فقد انتهينا فيه إلى تبدل مفهوم الأمن وتطوره عبر مراحل ثلاثة ، فى أولها كان الأمن يعنى أمن المصالح الاستعمارية ، خصوصا المصالح البريطانية فى الهند بعد أن استقر الأمر لبريطانيا فى الخليج ، حيث راحت تبعد عنه القوى الأخرى وتنفرد بشئونه . وفى المرحلة الثانية اللاحقة على انسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ ، ظهرت نظرية الأمن الأمريكية التى حددت مصالح الولايات المتحدة فيه بالنظر إلى صراعها مع الاتحاد السوفيتى ، بل وتصورت الولايات المتحدة أن تهديد هذه المصالح يمكن أن يكون مصدره تصرفات دول الخليج المنتجة للبترول سواء فى قطاع الانتاج أو الأسعار . ولم تخف الولايات المتحدة إمكانية التدخل العسكرى المباشر لمنع هذا الخطر . وهكذا كان مفهوم الأمن الأمريكى يدور حول تأمين انتاج وتدفق النفط إلى

أسواق استهلاكه . ولكن حدثت ظروف مختلفة مرتبطة بتطور الحرب الباردة الجديدة ومنها الاحتلال السوفيتى لأفغانستان والتطور السياسى لنظرية الأمن الأمريكية التى أدخلت أمن الخليج فى إطار الحرب الباردة ، بحيث كانت المبادرة السوفيتية بشأن تحييد الخليج مرحلة متقدمة من مراحل هذه الحرب ، وإقرارا بدخول الخليج فيها ، وبأن موقع الخليج وأهميته الاستراتيجية ، وليس النفط ، هو موضع اهتمام الاتحاد السوفيتى . وهكذا كان اهتمام المستعمر بأمن الخليج لصالحه ؛ وصراع القوتين العظميين حول الخليج بمفاهيم متناهضة عن أمن الخليج فى السبعينات ، كفيلا بأن يقدم أبناء الخليج نظريتهم ، وكان مجلس التعاون من نتائج تحديات الأمن ، وهو الأداة العربية فى نفس الوقت لمواجهة هذه التحديات ولذلك سجلنا بالتفصيل تطور ظهور الطرف العربى فى صراع المفاهيم والمصالح حول أمن الخليج حتى قيام مجلس التعاون . وأوضحنا حدود قدراته فى هذا المجال فى إطار عرض شامل للنظرية العربية الخليجية لأمن الخليج وأركانها أربعة هى :

(أ) أمن الخليج من شئون دوله وحدها ، ومن ثم يجب إبعاد الخليج عن لعبة الصراع العالمية .

(ب) أمن الخليج مفهوم شامل سياسى وعسكرى ونفسى واقتصادى ، ولذلك فالحفاظ عليه لابد أن يعتمد على منهج شامل يحيط بكل المخاطر وهذا المنهج الشامل هو تجربة التكامل وتوسيع مساحة الرخاء الاقتصادى والاجتماعى .

(ج) مصادر تهديد الأمن هى على الترتيب : إسرائيل — الاتحاد السوفيتى — ثم الولايات المتحدة . ومن هنا جاء الربط بين أمن الخليج والسلام

فى الشرق الأوسط ، فضلا عما تمثله سياسات إسرائيل وعلاقاتها مع الولايات المتحدة ، وخططها الخاصة بالخليج وتجاورها مع السعودية من خطر مباشر على الخليج ، بخلاف الخطر الذى يستهدفه من جراء الصراع فى الشرق الأوسط بمفهومه التقليدى .

(د) وأخيرا الارتباط العضوى بين أمن الخليج والأمن القومى العربى .

وفى الفصل الرابع أوضحنا أن للمجلس وظيفتين هامتين فى صدد عملية التكامل الاجتماعى والاقتصادى ، فهو من ناحية إطار لاحتواء كافة المنظمات الخليجية المشتركة التى سبقت قيامه ووضعها فى طريق التكامل بالمفهوم الذى جاء به نظام المجلس « وصولا إلى الوحدة » . وقد أوضحنا مستوى التكامل عند قيام المجلس ، وخطوات التكامل فى ظل المجلس ، وسجلنا أن جهود التكامل جميعا السابقة على المجلس كانت تشمل العراق ، كما كانت المنظمات التى يتصل عملها بمياه الخليج وثرواته ، تشمل إيران ، وحيث أن المجلس لا يضم العراق وإيران ، فظنى أن جهود التكامل فى تلك القطاعات يجب أن تتم بالتنسيق أو التفاهم معهما كلما كان ذلك ضروريا . ونحن إذ سجلنا مستوى التكامل بعد قيام المجلس وإنجازاته مقارنة بأهدافه ، فقد كشفنا عن آفاق التكامل فى المرحلة المقبلة .

أما الفصل الخامس : فقد عالج النظام القانونى لمجلس التعاون ، وانتهينا من دراسته إلى أنه منظمة إقليمية ، وليس اتحادا كنفيدراليا ، وإن كانت بعض ملامح الكنفدرالية فيه واضحة .

وأخيرا عالجنا فى الفصل السادس والأخير العلاقات الدولية فى إطار مجلس التعاون ، واتضح لنا أنه يكون وحدة سياسية ذات شخصية مميزة تلعب

دورا مميزا – نيابة عن أعضائه . وسوف يكون بمقدوره خلال تطور هذا الدور خصوصا وأنه لا يوجد تفاوت كبير فى السلوك السياسى لأعضائه فى المجال الدولى . ولكن المجلس فى المرحلة الراهنة يلعب دورا حيويا فى التنسيق بين سياسات الأعضاء ، وتسوية المنازعات بينها ، والسعى إلى إشاعة الوئام والاستقرار على صفحة العلاقات العربية المضطربة .

obeikandl.com